المقتطف

(أخبـــار ـ تقـاريـر ـ مقـالات)

الاثنين ـ ٢٠١٨/١٢/٣م

الأخبار والتقارير

شؤون فلسطينية:

انتكاسات المصالحة مستمرة: عقوبات جديدة على غزة قريباً	العربي الجديد	٣
القوى والفصائل الفلسطينية تدعو لحوار شامل لإنهاء الانقسام بعد فشل المصالحة	الغد الأردنية	٤
"حماس": نشيد بموقف "فتح" الرافض لمشروع قرار أمريكي يدين حركتنا	الأناضول التركية	٦
"الإندبندنت" تكشف تفاصيل جديدة عن القوة الإسرائيليّة في غزة	عرب ٤٨	٧

شؤون عربية:

التحالف الدولي ينفي قصف مواقع لقوات النظام السوري في ريف حمص	القدس العربي	٨
«ستراتفور»: بهذه الطريقة ستسبب ٥ قوات عسكرية دمارًا جديدًا في سوريا	ساسة بوست	٩
قطر تعلن الانسحاب من "أوبك" مطلع ٢٠١٩ بعد ٥٧ عاماً من انضمامها	وكالات أنباء	١١
ما بعد «العشرين»: إرضاء الحلفاء ثمن حماية ابن سلمان	الأخبار اللبنانية	١٣

شؤون إسرائيلية:

ماذا يعني استهداف قلب إسرائيل؟.. "معاريف" تجيب	عربي ٢١	١٥
دراسة إسرائيلية: تجند بن سلمان لإنجاح العقوبات على إيران يتعارض مع مصالح السعودية	وكالة سما	١٦
الشرطة توصي بمحاكمة نتنياهو وزوجته في {أخطر} ملف فساد	الشرق الأوسط	١٨

شؤون دولية:

إيران تتعهد تكثيف اختباراتها الصاروخية	الحياة اللندنية	٢٠
التلفزيون: إيران تدعم محادثات السلام اليمنية وتريد انتهاء الأزمة	وكالة رويترز	٢١

المقالات والدراسات

من النهر إلى البحر	د. بشير نافع	٢٢
قوة الردع الإسرائيلية والتحولات الاستراتيجية	طلال أبو ركبة	٢٥
المشروع الأمريكي لإدانة حماس (انتهاك للشرعية الدولية ولحق المقاومة)	د. إبراهيم أبراش	٢٧
"وحدة آنية" فتحاوية ـ حمساوية.. هل لها أثر قادم!	حسن عصفور	٣٠
أعطاب القيادات الفلسطينيّة	عبد الإله بلقزيز	٣٢
حرب إسرائيل القادمة.. من أي الساحات تبدأ؟	معاذ الحاج أحمد	٣٤
من يحمي من؟	معين الطاهر	٣٧
بشرى ترامب.. إسرائيل سترحل!	محمد سيف الدولة	٤٠
جذور جريمة قتل خاشقجي: الصراع الوحشي داخل آل سعود	ديفيد اغناتيوس	٤٢
إيران: تنافس المتباينين وتكامل المختلفين	د. سعيد الشهابي	٤٧
أمريكا تقود العالم نحو عسكرة شاملة	حسن أبو هنية	٥٠

انتكاسات المصالحة مستمرة: عقوبات جديدة على غزة قريباً

العربي الجديد ـ ٢٠١٨/١٢/٣

أكّدت مصادر فلسطينية مطلعة لـ"العربي الجديد"، أنّ المصالحة بين حركتي "فتح" و"حماس" تمرّ في أزمة حقيقية، وهي في مرحلة يمكن اعتبارها "الأسوأ على الإطلاق"، وذلك بعد فشل الجولة الأخيرة من المباحثات التي عقدتها الاستخبارات المصرية العامة مع وفدين من الحركتين، كل على انفراد، في القاهرة الأسبوع الماضي.

وذكرت المصادر أنّ الجولة الأخيرة "فشلت فشلاً ذريعاً"، في ظلّ مجموعة من "اللاءات" الجديدة القديمة التي وضعتها حركة "فتح"، ورفض حركة "حماس" العودة إلى تنفيذ اتفاقية ١٢ أكتوبر/ تشرين الأوّل ٢٠١٧ والتي وقعت في ظروف كانت الحركة تريد منها دفع العجلة للأمام وبقوة، لكنها فشلت في "استدراج" الرئيس محمود عباس لتقديم تنازلات مقابل تنازلاتها.

وأوضحت المصادر أنّ اتفاقية "التمكين" في ٢٠١٧ لم تعد مقبولة لدى حركة "حماس"، لأن الحركة وقعتها في ظروف وبتفاصيل مختلفة عن الواقع، وكانت "مبادرة" منها لدفع عجلة المصالحة للأمام، وكان يفترض أنّ تقنع مصر الرئاسة الفلسطينية بتقديم تنازلات مقابل ما قدمته "حماس"، لكن الاستخبارات المصرية فشلت في ذلك.

وفي حينه، حلّت حركة "حماس" لجنتها الإدارية التي تدير العمل الحكومي في القطاع، وكان يفترض أن يقابل ذلك رفع العقوبات التي وضعتها السلطة على موظفيها، لكن ذلك لم يتم. وتتهم السلطة "حماس" باستمرار عمل لجنتها الإدارية وعدم تمكينها من العمل في الوزارات والمؤسسات الحكومية. وقالت المصادر إنّ "الأخطر" على المصالحة ومصيرها متعلّق بما وصل إلى جهات فلسطينية متعددة في الأيام الماضية، عن نية السلطة الفلسطينية إضافة عقوبات قاسية وإجراءات جديدة على القطاع، والضغط على إسرائيل لعدم إدخال أموال المنحة القطرية الثانية إلى موظفي غزة المدنيين.

ويتعزز ذلك كله، مع سيل التراشق الإعلامي الذي برز في الأيام الأخيرة، والذي افتتحه مسؤول ملف المصالحة في "فتح"، عزام الأحمد، عبر شاشة التلفزيون الفلسطيني الرسمي. وعقب ذلك ردت "حماس" على الهجوم بتأكيد عدم جدية "فتح" والسلطة في المضي بالمصالحة للأمام. وأشارت المصادر إلى أنّ السلطة تعمل على اقتصار ملف المصالحة على تمكينها وإعادة سيطرتها على قطاع غزة، ولا تريد الذهاب إلى إصلاح "منظمة التحرير" ولا الانتخابات في الوقت الحالي، موضحةً أنّ ذلك تقابله "حماس" وفصائل أخرى بالرفض، ويريدون تطبيقاً شاملاً لاتفاق ٢٠١١، الذي نصّ على تفعيل ملفات المصالحة والوضع الفلسطيني الداخلي كلها، بما فيها إنهاء الانقسام واتمام المصالحة والذهاب إلى إصلاح حقيقي وترتيب البيت الداخلي و"منظمة التحرير"، ومن ثم تشكيل حكومة وحدة وطنية مؤقتة والذهاب إلى انتخابات عامة للمجلس التشريعي والمجلس الوطني والرئاسة.

وعلى حسابه في "تويتر"، أكّد عضو المكتب السياسي لحركة "حماس"، موسى أبو مزوق، أنّ اتفاقية ٢٠١٧ "مجرد" آليات لتطبيق اتفاقية المصالحة (الموقعة في) ٢٠١١.

وذكر أبو مرزوق الذي هاجمه الأحمد شخصياً في حواره مع تلفزيون "فلسطين"، أنّه إذا لم تنجح هذه الآليات "فلنبحث عن آليات جديدة لإنجاح اتفاقية ٢٠١١، فهي الأساس الذي يجب أن ننطلق من خلاله لتحقيق الوحدة الوطنية والمصالحة المجتمعية وأمننا الوطني وإعادة ترتيب منظمة التحرير الفلسطينية لتشمل الكل الوطني".

وبدأت مصر في دعوة فصائل فلسطينية أخرى لزيارة القاهرة من أجل بحث الملفات العالقة، ومنها المصالحة والتهدئة. لكن فرص الوصول إلى توافق فلسطيني على التهدئة، مع استثناء حركة "فتح" من الأمر، تبدو الأقرب، في ظلّ تنافر طرفي الانقسام الفلسطيني وعدم رغبتهما في التقدّم بملف المصالحة، ووضع العراقيل في طريقها.

ويبدو أنّ مصر كذلك، غير قادرة على القيام بعملية ضغط حقيقية على الطرفين للوصول لتفاهمات بإعادة المصالحة إلى سكتها الصحيحة. ورغم رغبتها العلنية بإعادة السلطة إلى القطاع من بوابة المصالحة، إلا أنّ القاهرة لا تستطيع الضغط على السلطة ولم تنجح في ذلك، خصوصاً في ملف رفع العقوبات المفروضة على غزة، والتي وضعتها "حماس" كشرط للبدء في أي حوار مقبل.

القوى والفصائل الفلسطينية تدعو لحوار شامل لإنهاء الانقسام بعد فشل المصالحة

الغد الأردنية ـ ٢٠١٨/١٢/٣

دعت القوى والفصائل الفلسطينية إلى حوار وطني شامل لإنهاء الانقسام، الممتد منذ العام ٢٠٠٧، وذلك بعدما أخفقت المحادثات "المنفصلة" التي أجرتها حركتا "فتح" و "حماس" مع المسؤولين المصريين، مؤخراً بالقاهرة، في إنجاز المصالحة المتعثرة.

وحثت تلك القوى، أسوة بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، على "تحرك شعبي حاشد في كل الساحات وعبر مختلف الأصعدة لإنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية في مواجهة عدوان الاحتلال الإسرائيلي المتواصل ضد الشعب الفلسطيني"، بعيداً عن مشاهد حوارات المصالحة المتوالية التي لم تفضِ شيئاً حتى الآن.

وتعتزم الجبهة، مع بعض القوى الفلسطينية، تنظيم مسيرات شعبية متزامنة في أنحاء الوطن المحتل، يوم الثامن من شهر كانون الأول (ديسمبر) الجاري، تحت عنوان "إنهاء الانقسام وإنجاز المصالحة وإنهاء العقوبات المفروضة على القطاع ومواجهة صفقة القرن".

بدوره، حذر المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج من التحديات والمخاطر المحيقة بالقضية الفلسطينية، مطالباً "بعقد لقاء وطني جامع لكل أطياف الشعب الفلسطيني وصولاً إلى تشكيل هيئة إنقاذ وطني فاعلة، وذلك في إطار الثوابت الوطنية والقومية".

واعتبر أن الدعوة، التي أقرتها الأمانة العامة للمؤتمر في ختام مؤتمرها المنعقد الشهر الماضي بتركيا، تستهدف "مواجهة التحديات القائمة والمحدقة بالأرض والشعب والتاريخ الفلسطيني، معاً، وصد ما يسمى "صفقة القرن" وتسارع وتيرة التطبيع، مؤخراً، مع سلطات الاحتلال".

وقد شكل المؤتمر، لهذا الخصوص، "لجنة لإجراء الاتصالات اللازمة مع أمناء الفصائل والشخصيات الوطنية والقومية المستقلة"، وفق عضوها الدكتور ربحي حلوم لـ"الغد"، الذي تحدث عن حيوية "إيجاد تحرك فاعل نحو عقد ملتقى وطني جامع يضم مختلف أطياف الشعب الفلسطيني وفصائله المقاومة وشخصياته الوطنية وتجمعاته داخل الوطن المحتل وخارجه".

ونوه إلى ضرورة "التسلح بعوامل القدرة على مواجهة التحديات، غير المسبوقة، التي تستهدف استبدال أزمة "إنهاء الاحتلال" بـ"إنهاء النزاع"، عبر تسريع التطبيع، وشطب حق عودة اللاجئين الفلسطينيين، وطي ملف القضية الفلسطينية، صوب إلغاء الوجود والهوية والتاريخ الفلسطيني، تماشياً مع إحكام حصار قطاع غزة، ولجم "مسيرات العودة" والمقاومة ضد سلطات الاحتلال".

وتأتي الدعوات الوطنية الفلسطينية للتحرك الجاد نحو إنهاء الانقسام على وقع تبادل التجاذب الإعلامي الحاد بين "فتح" و"حماس" بتحمل مسؤولية فشل لقاءات القاهرة، التي تمت في إطار الجهود المصرية الحثيثة للمصالحة، وذلك إزاء الخلاف حول ملفات "تمكين" الحكومة من أداء مهامها في قطاع غزة، وحل قضية موظفي غزة، وإنهاء اجراءات السلطة المتخذة بحق القطاع.

من جانبه، قال عضو المكتب السياسي لحركة "حماس"، موسى أبو مرزوق، في تغريدة له عبر "تويتر"، إن "اتفاقية ٢٠١١ تمثل أساس تحقيق الوحدة والمصالحة المجتمعية وإعادة ترتيب منظمة التحرير لتشمل الكل الوطني".

فيما قال القيادي في "حماس"، عصام الدعليس، إن حركته "وافقت على الرؤية المصرية للمصالحة في الجولة الأخيرة بالقاهرة، إلا أن "فتح"، وللأسف، رفضتها كعادتها".

وأضاف، في تغريدة عبر (تويتر)، إن "المدخل الحقيقي للمصالحة، هو تشكيل حكومة وحدة وطنية، ورفع العقوبات عن غزة، والذي يحظى بإجماع وطني فلسطيني".

وكان عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، جميل مزهر، دعا إلى "حوار وطني شامل، تزامناً مع تحرك شعبي في كل الساحات، للضغط تجاه إنهاء الانقسام بوصفه مطلباً وطنياً، وضرورة لمواجهة خطط تصفية القضية الفلسطينية، لاسيما مشاريع إقامة دولة فلسطينية في قطاع غزة وشمال سيناء، وتفكيك السلطة بالضفة وتحويلها لإمارات صغيرة".

واعتبر أن "الحديث عن المصالحة الوطنية وجولات الحوار أصبح مملاً"، منوهاً إلى أن "الجولة الأخيرة فشلت فشلاً ذريعاً، في ظل غياب النوايا الصادقة والجادة لطي صفحة الانقسام، الذي يصب استمراره في المصلحة الإسرائيلية".

وأكد مزهر بأن "مفتاح الحل بيد الرئيس عباس، عبر دعوته لعقد اجتماع الإطار القيادي المؤقت لمنظمة التحرير، لجنة تفعيل المنظمة، أو دعوة الأمناء العامين، ضمن حوار شامل لبحث القضايا الأساسية، في إطار تنفيذ الاتفاقيات وفق أجندة محددة، من خلال الرزمة الشاملة أو التوازي أو التتابع".

ولفت إلى أهمية "تشكيل حكومة وحدة وطنية تتولى مهام التحضير خلال ٦ أشهر للانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني، وتوحيد المؤسسات الفلسطينية."

من جانبه، اعتبر عضو المكتب السياسي لحركة "الجهاد الإسلامي"، الشيخ خالد البطش، إن "تعدد جولات الحوار والمصالحة لم يعد لها طعماً"، معتبراً أن "مرحلة التحرر الوطني تحتاج إلى أدوات مختلفة، لمواجهة التحديات المحيقة بالقضية الفلسطينية".

وقال إن "الحل يكمن في دعوة الرئيس محمود عباس وحركة "فتح" لإرسال وفد مقرر من اللجنة المركزية إلى غزة لبدء مشاورات تطبيق اتفاق المصالحة، ٢٠١١، باعتباره المرجعية وفقاً للشراكة والوصول إلى حل شامل لمعالجة مسألة التحرر الوطني وبناء منظمة التحرير على أسس جديدة، ووفق شراكة الجميع في القرار".

وأوضح بأن "اتفاق ٢٠١١ يعد إطاراً وطنياً عاماً يضمن الشراكة في معالجة ملفات الحكومة والأمن والمصالحة المجتمعية والانتخابات وفق مبدأ التمثيل النسبي الكامل، أما اتفاق ٢٠١٧ فهو مجرد اتفاق ثنائي يتضمن آليات لتنفيذ اتفاق ٢٠١١".

وأكد "ضرورة الحفاظ على مسيرات العودة"، و"الخروج من اتفاق أوسلو، ورفع العقوبات المفروضة على القطاع"، بحسبه.

"حماس": نشيد بموقف "فتح" الرافض لمشروع قرار أمريكي يدين حركتنا

الأناضول - ٢٠١٨/١٢/٣

غزة: أشادت حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، الأحد، بموقف حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"، الرافض لمشروع القرار الأمريكي المطروح على الجمعية العامة للأمم المتحدة، لإدانة "حماس".

وقال موسى أبو مرزوق، عضو المكتب السياسي لـ"حماس"، في تغريدة نشرها على "تويتر":"موقف حركة فتح من مشروع القرار الأمريكي المعروض على الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي يدين المقاومة، موقف مسؤول ويعبر عن مصلحة وطنية لشعب تحت الاحتلال".

وثمّن أبو مرزوق جهود "مندوب فلسطين في الأمم المتحدة رياض منصور"، واصفاً إياها بأنها " لم تعرف الملل ولمسها العالم أجمع".

والجمعة الماضية، طالب حسين الشيخ عضو اللجنة المركزية لحركة "فتح"، الدول الأعضاء في الأمم المتحدة برفض مشروع قرار أمريكي يدعو إلى إدانة حركة "حماس".

وعبّر الشيخ عن "رفضه لصيغة القرار المقدم من الولايات المتحدة الأمريكية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لإدانة حماس".

وقال، في بيان سابق: "القرار مرفوض جملة وتفصيلا، ودليل قاطع على سياسة الانحياز الأمريكي الكامل للاحتلال، والمساواة بين الضحية والجلاد". بدوره، قال منصور، في تصريح سابق إن "مشروع القرار الأمريكي "يستهدف الشعب الفلسطيني بأسره".

ومن المقرر أن تصوت الجمعية العامة على مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة، لإدانة حركة حماس، الخميس المقبل، بعد تأجيل التصويت الذي كان مقررا الاثنين، بفعل ضغوط مارسها فلسطينيون، بحسب بيان صادر عن البعثة الأمريكية لدى الأمم المتحدة.

ويطالب المشروع، بإدانة حركة حماس وإطلاق الصواريخ من غزة، ويطالبها بوقف أعمالها الاستفزازية ونبذ العنف.

وفي حال قبول مشروع القرار سيكون الأول من نوعه الذي يدين "حماس" في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

"الإندبندنت" تكشف تفاصيل جديدة عن القوة الإسرائيليّة في غزة

عرب ٤٨ . ٢٠١٨/١٢/٣

استخدم أفراد القوّة الإسرائيليّة التي كشفتها المقاومة الفلسطينيّة في غزّة، الشهر الماضي، وقتلت قائدها، بطاقات هويّة مفصّلة لغزيّين حقيقيين لكنّها مزيّفة، بعدما ادّعوا أنهم أطباء لدخول القطاع، بحسب ما ذكرت صحيفة "ذا إندبندنت" البريطانيّة، أمس، الأحد.

ووفقًا لما نقلته الصحيفة عن مسؤولين في حركة حماس، فإن أفراد القوّة استخدموا هويّات "مسروقة" لغزّيين يسكنون في كافّة أرجاء القطاع، باستثناء المنطقة التي جرت فيها العمليّة العسكريّة السريّة، خشيةً من انكشاف أمرهم من قبل الأهالي.

وقال الناطق باسم حركة حماس، حازم قاسم، إن أمن القطاع احتجز جميع أصحاب البطاقات الأصليين وحقّق معهم، علمًا بأن البطاقات تم اكتشافها حول السيارة التي أقلّت القوة الإسرائيليّة، وهي من نوع فولكسفاغن.

وقال قاسم للصحيفة إن البطاقات كانت "دقيقة للغاية، وتضمّنت الأسماء الكاملة الصحيحة وأرقام الهويّة وتفاصيل السكّان"، وأضاف أنّه تم الإفراج عن أصحاب الهويات الأصليين، لأنهم لا يعرفون شيئًا عن ذلك أو كيف وصلت للاحتلال الإسرائيلي.

وحينما انكشف أمر القوّة الإسرائيليّة، ادّعى أفرادها أنهم عمال إغاثة في منظمات مجتمع مدني غير حكوميّة، وكانت معهم نساء في السيارة، واستخدموا ذلك لتبرير سبب تسللهم لقطاع غزّة. وفي حال تم استجوابهم، فإن رواية أفراد القوّة الإسرائيليّة كانت أن وظيفتهم هي نقل المرضى إلى بيوتهم بعد تلقي العلاج، وهي الذريعة التي استخدموها عند مرورهم من أحد المعابر الرسمية للقطاع، ألمح مسؤول في حماس إلى احتمال أن يكون معبر "إيرز".

وعند دخولهم من المعبر، أبلغ أفراد القوّة أنهم سينقلون المرضى إلى بيوتهم، وكان معهم كرسي متحرّك، لكن أمن المعبر اشتبه بهم كون لهجتم لا تتطابق مع المناطق التي قالوا إنهم ينتمون إليها.

ومع هذا الاشتباه، قرر أمن المعبر استدعاء ضباط أرفع منهم للتحقيق، منهم القيادي في حركة حماس، نور الدين بركات، الذي قرر أخذ الفريق الإسرائيلي المتخفّي لإجراء المزيد من التحقيقات في مقرّ عسكري تابع للمقاومة في منقطة قريبة من المعبر، وهو ما دفع أفراد القوّة الإسرائيليين إلى اغتيال بركات.

وقالت مصادر في "حماس" للصحيفة إنّ الشهيد بركات كان يعرف إحدى النساء التي تحمل القوّة الإسرائيليّة هويتها، ويعرف كذلك أنها توفّيت في الواقع.

التحالف الدولي ينفي قصف مواقع لقوات النظام السوري في ريف حمص

القدس العربي ـ ٢٠١٨/١٢/٣

نفت قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الإثنين قصف مواقع لقوات النظام السوري بريف حمص وسط البلاد، مشيرة إلى أنها قصفت مواقع لتنظيم الدولة الاسلامية "داعش" في البادية السورية.

وقال الناطق باسم التحالف الدولي، الكولونيل شون ريان، في تصريحات صحفية نقلها موقع قناة "روسيا اليوم" إن غارة جوية نفذتها طائرات التحالف تمكنت من قتل قيادي بتنظيم الدولة "داعش" في سوريا، يدعى أبو العمرين، وعدد من الأعضاء الآخرين في التنظيم، الأحد في صحراء البادية السورية.

وقال الناطق باسم التحالف الدولي إن أبو العمرين كان "يشكل تهديدا وشيكا لقوات التحالف، وهو متورط في قتل المواطن الأمريكي، الحارس السابق في الجيش الأمريكي، بيتر كاسيج".

وأوضح أن أبو العمرين نفذ عمليات إعدام سجناء آخرين، وهو عضو كبير في تنظيم "داعش"، مؤكدا أن الغارات الجوية لقوات التحالف لا تزال تشل حركة قيادة تنظيم "داعش" في ساحة المعركة.

وكانت مصادر مقربة من قوات النظام قد ذكرت الأحد أن رتلا تابعا للنظام السوري تعرض للقصف من جانب القوات الأمريكية في منطقة التنف على الحدود السورية العراقية.

وأكدت المصادر أن "عددا من النقاط العسكرية في منطقة جبل الغراب في بادية حمص الشرقية (٨٠ كيلومترا من قاعدة التنف) تعرضت لقصف صاروخي مصدره القاعدة الأمريكية في التنف، ولم يسفر القصف عن إصابات، واقتصرت الأضرار على دمار عدد من الآليات".

ومن المعروف أن القوات الأمريكية تسيطر على قاعدة التنف.

«ستراتفور»: بهذه الطريقة ستسبب ٥ قوات عسكرية دمارًا جديدًا في سوريا

فريق العمل . ساسة بوست . ٢٠١٨/١٢/٣

انتشار القوات العسكرية المختلفة بالقرب من بعضها، بمصالحها المتضاربة وطموحاتها المتنافسة للسيطرة على الأرض يزيد من خطورة اندلاع صراعٍ واسع من أي شرارةٍ بسيطة.

في محاولةٍ لتحليل الوضع السوري والتكهن بما سيؤول إليه الوضع مستقبلًا، نشر موقع «ستراتفور» الأمريكي تحليلًا للوضع، ينظر في القوى الإقليمية والعالمية المختلفة المنخرطة في سوريا وأجنداتها المختلفة، وما إن كانت تلك الأجندات المتعارضة قد تتسبب في نشوب صراعٍ أوسع.

بحسب تحليل «ستراتفور» فإن العالم ربما لا يكون قد نسيَ أمر الحرب الأهلية السورية الحالية، فهي على الأقل حاضرةٌ في أذهان الملايين الذين تأثروا بها، لكنَّ الصراع في سوريا لم يعد مهيمنًا على وسائل الإعلام العالمية كما في الماضي؛ والسبب الأكبر في ذلك هو نجاح الجيش النظامي السوري في السيطرة على معظم المراكز السكانية في سوريا، وتجميد بقية جبهات القتال نسبيًا في الفترة الحالية. ورغم هذا الهدوء النسبي في الوضع بسوريا، ربما يحمل العام القادم صراعًا أكبر بكثير، لكن هذه المرة لن يكون الصراع فقط بين الجيش النظامي وفصائل المعارضة، وإنَّما بين الدول المنخرطة الآن في الساحة السورية.

على مدار الأعوام السبع الماضية، اتجهت عدة قوى إقليمية وعالمية إلى سوريا لتحقيق أجنداتها ومصالحها الخاصة المختلفة. بعض هذه الأهداف مشتركةٌ بالفعل بين تلك القوى، مثل هزيمة «تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)» – التي أصبحت الآن شبحًا لما كانت عليه في الماضي بفضل جهود التحالف الدولي – لكنَّ الكثير من تلك الأهداف ليس كذلك. وربما تكون الدول المنخرطة في الساحة السورية – مثل: تركيا، وإسرائيل، وإيران وأمريكا وروسيا، غير راغبةٍ بالدخول في صراعٍ مفتوح مع بعضها، لكنَّ سعي كلٍ منها لتحقيق أهدافه الخاصة المختلفة، إلى جانب غياب المساحة الكافية لأي تحركاتٍ استراتيجية أو مناورات في الساحة السورية المكتظة، يعني أنَّ أي عملياتٍ عسكرية ربما تتسبب في اندلاع صراعٍ بين دولٍ مختلفةٍ، سواءٌ عمدًا، أو دون قصد. وصراعٌ كهذا ستكون له تداعياتٌ على مستوى العالم.

سوريا.. ساحةٌ مكتظة بالفاعلين

يُقدِّر تحليل موقع «ستراتفور» أنَّ الخطر الرئيس في سوريا لاندلاع صراعٍ كهذا ينبع من الرغبة المستمرة للجيش النظامي السوري وحلفائه – خاصةً إيران – في السيطرة على مزيدٍ من المناطق. فبالإضافة إلى بعض الجيوب المعزولة التابعة لـ(داعش) والتي ما زال الجيش النظامي يحاول السيطرة عليها، ربما تتجه أنظار دمشق وطهران إلى منطقتين رئيستين: الشمال، وشمال الغرب، حيثُ تسيطر فصائل المعارضة المدعومة من تركيا، والشرق وشمال الشرق، حيث تسيطر قوات سوريا الديمقراطية المدعومة من الولايات المتحدة. وبينما قد يتسبب وجود القوات التركية والأمريكية بالقرب من تلك المناطق في الحد من قدرة دمشق وطهران على مهاجمتها، إلا أنَّه من غير المحتمل أن تظل قوات الجيش النظامي السوري ساكنةً تمامًا.

وحاليًا يبدو أنَّ محافظة إدلب ستشهد حتمًا بعض العمليات العسكرية قريبًا؛ ما يزيد خطر اندلاع صراعٍ مباشر بين الجيش النظامي السوري والقوات التركية المنتشرة بالمنطقة إلى جانب حلفائها من فصائل المعارضة. وإن حصلت دمشق على مساعدة روسيا في تلك العمليات العسكرية في إدلب، ستزداد احتمالية نشوب هذا الصراع السوري التركي. صحيحٌ أنَّ أولوية روسيا حاليًا هي الانسحاب من الصراع (مع الحفاظ على مكاسبها) والاستمرار في علاقاتها الودية مع تركيا، لكنَّ موسكو تصبح أكثر حنقًا مع الوقت تجاه غياب أي تقدمٍ في جهود تركيا لتفكيك بعضٍ من أكثر جماعات المعارضة المسلحة تطرفًا في إدلب، مثل «هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقًا)»، التي ما زالت مستمرةً في شن الهجمات على القوات الروسية. ولأنَّ دمشق تبحث عن أية ذريعةٍ لاستمرار العمليات العسكرية، ربما يدعم الكرملين هجومًا إيرانيًا سوريًا على إدلب، نظرًا لرغبته في إنهاء الصراع؛ ما قد يتسبب في صراعٍ مباشر مع تركيا.

أمَّا في الشرق، يرى الموقع أنَّ أهداف الأجندة الأمريكية تطورت لتتحول إلى تقويض مصالح إيران وتقييد وجودها في سوريا. تتواجد بالفعل أعدادٌ كبيرة من القوات الإيرانية بالقرب من مواقع قوات سوريا الديمقراطية في شرق سوريا، وتواجه الطرفان بالفعل في معارك عديدة. وإذا تفاقمت الخصومة بين واشنطن وطهران في ٢٠١٩، ربما تتسبب أي معارك بين القوات الإيرانية وقوات سوريا الديمقراطية في نشوب صراعٍ أكبر في سوريا بين الولايات المتحدة وإيران. بالإضافة إلى أنَّ هذا الصراع قد يجذب إلى فلكه الجيش النظامي السوري، وربما أيضًا القوات الروسية في تلك الساحة السورية المكتظة.

وتركيا أيضًا لديها مصالح كبرى في المنطقة. فهي حريصة على العمل على إضعاف وحدات حماية الشعب الكردية، وكانت في البداية تخطط لبسط نفوذها بعد انسحاب القوات الأمريكية لتحقيق ذلك، ثم قررت التحرك لسحق هذا الفصيل المسلح الذي يتكون في غالبيته من الأكراد، لكنَّ واشنطن أجبرت أنقرة على إعادة التفكير في استراتيجيتها تلك بعد أن أعلنت نيتها البقاء لفترةٍ أطول في سوريا. ستحرص تركيا بشدة على تجنب أي صراعٍ مباشر مع القوات الأمريكية في سوريا (حتى لو كانت خطط تركيا الإقليمية لا تساعد في تهدئة التوترات بينها وبين أمريكا، حليفتها في حلف الناتو)، لكنَّها ستبحث باستمرار عن طرقٍ لإضعاف وحدات حماية الشعب الكردية في العام المقبل. وقد تلجأ تركيا لمهاجمة قادةً بعينهم في الوحدات أو أهداف أخرى مهمة، ومن الممكن أيضًا أن تشن حملةً سرية على المجموعة باغتيال القادة البارزين وتحريض المقاتلين العرب في قوات سوريا الديمقراطية على التمرد. وأيًا كان نهج تركيا، فهي لن تقف موقف المتفرج.

وإسرائيل كذلك لديها سببٌ جوهري لتخوض في مستنقع الحرب السورية، وهو إيران. هاجمت إسرائيل القوات الإيرانية عدة مرات في سوريا، وكانت تلك الهجمات تتسبب أحيانًا في رد فعلٍ انتقامي من طهران، كما حدث في مايو (أيار) ٢٠١٨. وفي الوقت نفسه، قد يؤدي صراعها إلى جذب قوى أخرى في سوريا. ففي سبتمبر (أيلول) ٢٠١٨، حاول جنودٌ يديرون الدفاعات الجوية السورية مهاجمة طائرة إسرائيلية، فأصابوا بالخطأ طائرةً روسية وأسقطوها. ولتقليل احتمالات تكرار تلك الحادثة، وفرت موسكو لشركائها السوريين دفاعاتٍ جوية أفضل، وهددت بشن هجماتٍ انتقامية على إسرائيل. لكنَّ جهود روسيا لن تجعل إسرائيل تتوقف عن هجماتها على الأرجح.

وبالتالي، في ظل هذا الوضع الذي لا يحتمل أي أخطاء، ربما تتسبب هجمات إسرائيل القادمة ضد الأهداف الإيرانية في نشوب مواجهةٍ بين القوات الإسرائيلية ونظيرتها الروسية، أو حربٍ أوسع مع إيران، وهذه ربما تتضمن صراعًا مع حركة حزب الله في لبنان.

إسرائيل تعزز دفاعاتها في الجولان بعد انسحاب أمريكا من الاتفاق النووي الإيراني وحدوث هجماتٍ متبادلة بين إسرائيل والقوات الإيرانية في سوريا.

لا مجال للخطأ

يختتم موقع «ستراتفور» تحليله بأنَّ جميع الدول التي دخلت مستنقع الحرب السورية لا ترغب بالتأكيد في الدخول في صراعٍ مع بعضها، ما يعني أنَّها جميعًا ستتخذ كل التدابير الوقائية الممكنة لتقليل احتمالية تصعيد الصراع، لكنَّ انتشار هذه القوات العسكرية المختلفة بالقرب من بعضها، بمصالحها المتضاربة وطموحاتها المتنافسة للسيطرة على الأرض، يزيد من خطورة اندلاع صراعٍ واسع من أي شرارةٍ بسيطة. والظروف الحالية تعني أيضًا أنَّ احتمالية نشوب صراعٍ في سوريا لن تقل في المستقبل القريب.

قطر تعلن الانسحاب من "أوبك" مطلع ٢٠١٩ بعد ٥٧ عاماً من انضمامها

وكالات أنباء . ٢٠١٨/١٢/٣

أعلن وزير الدولة لشؤون الطاقة القطري والرئيس التنفيذي لقطر للبترول، سعد بن شريده الكعبي أن بلاده ستنحسب من منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) اعتباراً من يناير/ كانون الثاني ٢٠١٩، وقد أبلغت المنظمة بقرارها صباح اليوم الإثنين.

وأوضح الكعبي في مؤتمر صحافي أن قرار الانسحاب من أوبك، جاء بعد مراجعة بلاده سبل تحسين دورها العالمي والتخطيط لاستراتيجية طويلة الأجل. وفي حين أشار الكعبي إلى أن قرار قطر بالانسحاب من أوبك يعود لأسباب فنية واستراتيجية وليست سياسية، لفت إلى أن اجتماع أوبك القادم سيكون الأخير الذي تحضره الدوحة، مؤكداً أن القرار بالانسحاب من أوبك لا يتصل بالحصار.

في الوقت عينه، أكد أن قطر ستواصل الالتزام بجميع التعهدات مثل أي دولة خارج "أوبك"، مشدداً على أن قرار بلاده لم يكن سهلاً، بعد أن استمرت عضواً في أوبك لمدة ٥٧ عاماً.

وشرح الكعبي أن قطر ستعلن عن شراكات دولية كبيرة في الأشهر المقبلة. وفي إشارة للغاز الطبيعي، قال الكعبي إن قطر ترى أن من المهم التركيز على السلعة الأولية التي تبيعها.

ووفق التقرير الشهري لمنظمة أوبك، الصادر منتصف الشهر الماضي، ارتفع إنتاج دولة قطر خلال أكتوبر/ تشرين الأول السابق بواقع ١٤ ألف برميل يومياً ليبلغ ٦٠٩ آلاف برميل يومياً، مقابل ٥٩٥ ألف برميل يومياً في سبتمبر/ أيلول السابق له.

ومن المتوقع أن يشهد اجتماع منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك"، قرارات متعلقة بتقليص إمدادات النفط بعد أشهر من زيادتها، خشية تعرض الأسواق لتخمة المعروض، وتجنب حدوث صدمة بالأسعار.

ويجتمع أعضاء "أوبك" في السادس من ديسمبر/كانون الأول المقبل، بالعاصمة النمساوية (فيينا)، لاتخاذ قرار نهائي بتنفيذ خفض في إنتاج النفط من عدمه في ٢٠١٩.

يأتي الاجتماع، في أعقاب قمة مجموعة العشرين التي اختتمت في العاصمة الأرجنتينية (بوينس آيرس)، وتضمن جدول أعمالها الحرب التجارية بين واشنطن وبكين وكذلك السياسة النفطية.

وتوقع خبراء نفط في تصريحات متفرقة لـ"الأناضول"، أن يتمخض الاجتماع الساخن لـ "أوبك" عن خفض في الإنتاج، بالشكل الذي يدعم تعافي أسعار النفط واتجاهها صوب مستوى ٧٠ دولاراً للبرميل.

وقال هؤلاء، إن المعنويات في أسواق النفط ما تزال سلبية، لا سيما بعد التراجع الكبير بالأسعار بأكثر من ٣٠ بالمائة في الأسابيع القليلة الماضية.

وفقد خام برنت نحو ٢٦ دولارا من قيمة البرميل الواحد في أقل من شهر ونصف الشهر، نزولاً من ٨٦ دولاراً للبرميل إلى متوسط ٦٠ دولاراً في الوقت الحالي.

وتعادل وتيرة تراجع أسعار النفط خلال أكتوبر/ تشرين الأول الماضي هبوط الأسعار في ٢٠٠٨، وبوتيرة أعلى من التراجعات خلال عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥.

وصعد إنتاج النفط في عديد البلدان، مثل السعودية والعراق والإمارات وروسيا والولايات المتحدة، خلال الشهور الماضية، إلا أن الطلب شهد تذبذبا مؤخرا بسبب شكوك حول تباطؤ الاقتصاد العالمي.

وفي تصريحات رسمية متفرقة خلال الشهر الجاري، أبدت كل من السعودية وروسيا –أكبر منتجين للنفط الخام في العالم– ومن خلفهما "أوبك"، تخوفات من وجود شكوك ستؤثر على نمو الطلب على الخام، ما يعني ارتفاعا أكبر في معروض النفط الخام.

وبدأ أعضاء "أوبك" ومنتجون مستقلون مطلع ٢٠١٧، اتفاقا لخفض الإنتاج بـ ١,٨ مليون برميل يوميا، تم تقليصه إلى ١,٢ مليون برميل اعتبارا من يوليو/ تموز الماضي، على أن ينتهي الاتفاق في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨.

وقال المحلل الكويتي لأسواق النفط العالمية، أحمد حسن كرم، إن التوقعات تشير إلى أن اجتماع "أوبك" سيكون ساخنا، ويقر خفضاً في الإنتاج لرفع أسعار النفط بعد التراجعات الحادة في الأسعار مؤخراً.

وأضاف كرم لـ"الأناضول"، أنه بعد إقرار الخفض المتوقع سترتفع أسعار النفط بشكل تدريجي، ولكن هذا سيعتمد على كميات الخفض في الإنتاج ونسبة استيعابها في الأسواق مقارنة مع كميات الطلب.

وتوقع ارتفاع أسعار النفط صوب مستوى ٧٠ دولاراً للبرميل، حال إقرار الخفض المتوقع والذي يمكن أن يصل لنحو مليون برميل.

وأوضح أن الخفض قد يتراوح بين مليون و١,٥ مليون برميل يوميا من "أوبك" والمنتجين المستقلين بقيادة روسيا.

وتوقع الخبير النفطي محمد زيدان، أن يتم الاتفاق خلال الاجتماع على خفض الإنتاج بأكثر من ٥٠٠ ألف برميل يومياً لمواجهة تخمة إمدادات بدأت تلوح في الأفق القريب.

وأضاف أن المعنويات العامة في أسواق النفط ما تزال سلبية تتسم بحالة من الحذر، لا سيما بعد التراجع الكبير بالأسعار بأكثر من ٣٠ بالمائة في الأسابيع الماضية.

وتابع زيدان: "لا نريد الرهان على تأثير نتائج الاجتماع على الأسعار، ولكن هناك لهجة إيجابية لدعم الأسعار فوق ٥٠ دولاراً للبرميل والذي يعتبر مستوى قويا.

بدوره، قال وزير الطاقة السعودي خالد الفالح إن "أوبك" ستتخذ قرارا جماعيا لتحقيق الاستقرار لأسواق النفط العالمية"، بعد ظهور بوادر على عودة تخمة المعروض للأسواق العالمية.

وأوضح الفالح في مؤتمر صحافي من العاصمة النيجيرية أبوجا، الأربعاء الماضي، أن المملكة لن تقوم بخفض إنتاج النفط بمفردها، وبمعزل عن المنتجين الآخرين حول العالم.

ما بعد «العشرين»: إرضاء الحلفاء ثمن حماية ابن سلمان

الأخبار ـ ٢٠١٨/١٢/٣

تجاوز ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، قطوع حضوره في «قمة العشرين»، من دون أن تعني خسائره المحتملة انتهاء المأزق الذي وضع نفسه فيه منذ واقعة اغتيال الصحافي جمال خاشقجي. قرابة عشرة أيام مرّت على مغادرة ابن سلمان أراضي المملكة، لم تظهر خلالها مؤشرات إلى محاولات لاستغلال غيابه في إحداث تبدلات على مستوى هيكلية الحكم، وهو ما يمنحه عنصر طمأنة داخلياً، أقله على المدى المنظور. على المستوى الخارجي، وعلى الرغم من محاولات الزعماء الغربيين التظاهر بالحزم، إلا أن حديث المصالح والصفقات ظلّ غالباً على ما سواه. مع ذلك، فإن أمام ولي العهد استحقاقات سياسية واقتصادية يتعيّن عليه تخطّيها تحت الضغط المتواصل من الحلفاء، في وقت لم توحِ فيه تركيا باستعدادها لقلب الصفحة.

وحطّ ابن سلمان، أمس، في موريتانيا، التي كان قد أعلن أكبر ائتلاف معارض فيها رفضه الزيارة، داعياً إلى عدم استقبال «سند إسرائيل القوي». إلا أن الرئيس الموريتاني، محمد ولد عبد العزيز، استقبل ولي العهد، ووقّع معه سلسلة اتفاقيات بدا بعضها أشبه بمحاولة لاستبقاء ولاء نواكشوط، وتعزيز انخراطها في المعسكر السعودي. نموذج من ذلك ما كشفه وزير الإعلام السعودي، عواد العواد، من أن ابن سلمان قرّر إنشاء مستشفى جامعي يحمل اسمه في العاصمة الموريتانية. ومن موريتانيا، توجّه الأمير الشاب إلى الجزائر، حيث يجري مباحثات تتناول «رفع حجم التبادل التجاري، وتوسيع الشراكة الاقتصادية»، وفق ما أعلنت الرئاسة الجزائرية التي تحاشت الإشارة إلى موضوع أسعار النفط، على رغم أنه يشكّل مادة خلافية بين الجانبين. وسبق وصولَ ابن سلمان إصدار شخصيات إعلامية وثقافية بياناً رافضاً لاستقبال «الآمر بجريمة فظيعة في حق خاشقجي»، توازياً مع دعوة أحزاب معارضة إلى عدم استقبال «المسؤول عن قتل أعداد هائلة من الأطفال والمدنيين في اليمن».

هذه الصورة بدا، يومَي الجمعة والسبت الماضيين، أنها تلاحق ابن سلمان في «قمة العشرين» أيضاً، لكن الزعماء الغربيين الذين حرصوا على تجلية نفورهم منها ظهر سلوكهم أقرب إلى الحركات الدعائية منه إلى التعامل الجدي. إذ لو كان في نية هؤلاء، وفي مقدّمهم الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، معاقبة ولي العهد لأمكنهم فعل ذلك منذ زمن، لكنهم لا يفتأون يغطّون ممالأتهم ابن سلمان بمظلّة «العلاقات التاريخية» مع السعودية، فيما لا تجد واشنطن حرجاً في القول إنها تريد بقاء الرجل و«نقطة ومن أول السطر». مظلّة لن تكون من دون ثمن طبعاً، وخصوصاً أن إدارة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، تعتمد في تنظيرها للداخل الأميركي على ضرورة حماية ولي العهد على «فوائد» الأخير لمشاريع الولايات المتحدة في المنطقة. في هذا الإطار، يُفترض أن تكشف المفاوضات اليمنية، المنتظر انطلاقها أواسط الأسبوع الجاري، مدى جدية الدفع الغربي نحو إنهاء الحرب في اليمن، في حين يشكّل الاجتماع المرتقب لمنظمة «أوبك» في فيينا في الموعد نفسه محطة مفصلية في تحديد كيفية تعامل السعودية مع الضغط الأميركي عليها لناحية رفع إنتاجها من النفط.

يرى الخبراء المتابعون لشؤون «أوبك» أن السعودية واقعة بين نارَين: الاستمرار في زيادة الإنتاج، مع ما يعنيه الأمر من انعكاسات سلبية على الموازنة السعودية التي يحتاج تحقيق التوازن فيها إلى سعر لا يقلّ عن ٧٣ دولاراً للبرميل، أو المجازفة باستثارة غضب ترامب عبر تخفيض الإنتاج. ما بين الخيارين، يقدّر المحللون أن تلجأ المملكة إلى نوع من الحيلة، عبر الدفع نحو اتخاذ قرار داخل «أوبك» بالتخفيض، من دون أن يُعلَن ذلك صراحة (يمكن المنظمة، مثلاً، تعليل قرارها بانخفاض متوقّع في مستويات الطلب). لكن، ومن أجل تحقيق هدفها، يتعيّن على الرياض أن تقنع موسكو بتخفيض إنتاجها هي الأخرى، علماً بأن روسيا لا تجد ضيراً في انخفاض أسعار النفط، وهو ما كان قد أعلنه الرئيس فلاديمير بوتين عندما وصف تراجع الأسعار إلى ٦٠ دولاراً للبرميل بأنه كان «رائعاً للغاية». وعليه، يبدو أنه لا يزال أمام السعودية مفاوضات «صعبة» مع الجانب الروسي، إلا أن التوصل إلى اتفاق لا يظهر مستحيلاً، في ظلّ إعلان بوتين ـ خلال «قمة العشرين» ـ أن بلاده ستواصل المساهمة في خفض الإنتاج.

مع ذلك، وحتى لو توصّلت السعودية، عبر «أوبك»، إلى اتفاق «غامض» يُخليها من المسؤولية أمام ترامب، إلا أنها لن تتمكن ـ وفقاً لمراقبي «أوبك» ـ من تحقيق ما تصبو إليه اقتصادياً. فشل متوقّع من شأنه أن يزيد موقف الرياض ضعفاً، في ظلّ عملية ابتزاز واضحة يمارسها الرئيس الأميركي تجاهها. وهي عملية لا شيء يحول دون سلوكها مساراً تصاعدياً، بالنظر إلى أن ثمة انقساماً داخل المؤسسات الأميركية حول كيفية التعامل مع ابن سلمان، عاد وتجلّى أول من أمس في تسريب وكالة الاستخبارات المركزية معلومات عن أنها رصدت ١١ اتصالاً بين ولي العهد والمستشار في الديوان الملكي سعود القحطاني، في الساعات التي سبقت اغتيال خاشقجي وتلك التي أعقبتها. وما يفاقم حجم المأزق السعودي هو إصرار تركيا ـ إلى الآن ـ على إبقاء قضية خاشقجي حية أطول فترة ممكنة، والاستفادة منها في مواجهة الأمير الشاب. ولعلّ التصريحات التي أدلى بها، السبت، الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، على هامش «قمة العشرين»، والتي وصف فيها تفسيرات ابن

سلمان لحادثة القنصلية بأنها «لا تُصدّق»، مجدداً أن مطالبة بلاده بتسليمها المتورطين في قتل خاشقجي تدلّ على أنه ليس لدى أنقرة حالياً رغبة في التهدئة.

ماذا يعني استهداف قلب إسرائيل؟.. "معاريف" تجيب

عربي ٢١ ـ ٢٠١٨/١٢/٣

استعرضت صحيفة إسرائيلية، التأثيرات التي قد تنشأ نتيجة استهداف منطقة "تل أبيب"؛ التي هي بمنزلة القلب والمركز بالنسبة لـ"إسرائيل"، في أي هجوم من الشمال أو الجنوب.

وأكدت صحيفة "معاريف" العبرية، في تقرير أعدته نوريت كانتي، أن "تهديد منطقة المركز في إسرائيل، له معنى في السياسة الاستراتيجية الإسرائيلية"، موضحة أن التحذيرات التي أطلقها قائد الجبهة الداخلية، الجنرال تمير يدعي، ربما تكون "انعكاسا لشدة التهديد أو عامل تأثير على شدة رد الجيش الإسرائيلي في أعقابه".

وسبق أن أكد الجنرال يدعي نهاية الشهر الماضي، في تصريح له أنه، "لا يمكن للإسرائيليين تناول فنجان قهوة في تل أبيب خلال المواجهة التالية؛ نتيجة لخطورتها وأثرها السلبي على الأمن القومي الإسرائيلي"، وهو الوضع الذي نبهت الصحيفة أنه "لا يمكن التنكر له".

وأوضحت أن النار التي ستستهدف "تل أبيب" (مركز إسرائيل)، "ستزيد عشرات الأضعاف عدد الإسرائيليين الذين سيجلسون في الملاجئ، ونتيجة لذلك أيضا، عدد المصانع والمحركات المعطلة في الاقتصاد، إضافة لمطار بن غوريون".

وذكرت أنه في "حال كان الهجوم من الشمال (سوريا ولبنان) ومن الجنوب (غزة) يغطي المركز، فقد ينشأ وضع لا يكون فيه ما يكفي من الأماكن المناسبة لإخلاء من يحتاجون إلى الإخلاء"، مضيفة: "هناك معان معنوية، اقتصادية ووظيفية في التهديد لمنطقة المركز في أي دولة".

واعتبرت "معاريف"، أن "هذا هو ما قصده الجنرال يدعي، ولكن لا حاجة للمرء أن يكون مثل تساحي هنغبي (وزير التعاون الإقليمي الإسرائيلي) كي يعرف أنه في أوائل ٢٠١٩؛ فإن التغليف أهم من المحتوى"، وسبق أن حذر هنغبي من مغبة الانجرار خلف حرب على غزة والدخول في معركة برية، وقال: "سنعود بـ ٥٠٠ قتيل حال دخلنا القطاع".

ولفتت إلى أن أقوال هنغبي، "تذكرنا بإحصاء منازل الضحايا من قبل اللواء احتياط اليعيزر شتيرن، رئيس شعبة القوى البشرية في الجيش سابقا، في أيام حرب لبنان الثانية، وفي المواجهة الأخيرة في غزة عام ٢٠١٤، بشكل خاص".

وأشارت الصحيفة إلى أنه "يمكن مواصلة التفصيل في المعطيات العالية لتجنيد الوحدات القتالية والوحدات الخاصة وغيرها من الوحدات في تل أبيب، ولكن الحقيقة أننا مللنا ببساطة هذه الوصمة"، وفق معدة التقرير التي تقيم في "تل أبيب"، وسبق لها أن عملت لسنوات عديدة في عمليات وزارة الأمن.

ونوهت إلى أن "سكان تل ابيب، يتحملون أي عبء قانوني يلقى على الإسرائيليين في الدولة؛ فهم يدفعون الضرائب، ويذهبون إلى الجيش، ويوجد بها الكثير من المقاهي، والمطاعم والمسارح"، مؤكدة أنه لا خير في تعطل الحياة في "تل أبيب" بسبب الهجمات، كما حدث عندما أطلقت الصواريخ على الجنوب (خلال التصعيد الأخير مع المقاومة بغزة)، حيث "ألغى العديد من الإسرائيليين في المركز، خططهم وبقوا في البيت، ملتصقين بشاشات التلفاز".

ونبهت إلى أن "هناك أناسا يحبون ذكر تل أبيب كفقاعة، ولكن كل إسرائيل بحاجة لـ"فقاعة" تضرب نموذجا لاستمرار العيش الطبيعي حتى عندما تدوي المدافع".

دراسة إسرائيلية: تجند بن سلمان لإنجاح العقوبات على إيران يتعارض مع مصالح السعودية

وكالة سما ـ ٢٠١٨/١٢/٢

قالت دراسة إسرائيلية إن الآلية التي يتبعها ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، في سعيه لإنجاح العقوبات الأمريكية على إيران تتعارض بشكل مطلق مع المصالح القومية السعودية، على اعتبار أنها تفضي إلى المس بمداخيل المملكة من النفط بشكل كبير، دون توفر أية ضمانة لنجاح هذه العقوبات في تحقيق أهدافها.

ونوهت الدراسة الصادرة عن "مركز أبحاث الأمن القومي" الإسرائيلي، إلى أن كل المؤشرات تدلل على أن إدارة ترامب تستغل قضية اغتيال الصحافي، جمال خاشقجي، في ابتزاز نظام الحكم في الرياض ودفعه إلى زيادة صادرات السعودية من النفط لتغطية النقص الناجم عن خفض أو توقف إصدار النفط الإيراني لضمان عدم ارتفاع أسعار الطاقة.

وأشارت الدراسة التي نشرت أمس، وترجمها الباحث صالح النعامي، إلى أن السعوديين كانوا يشتكون قبل تفجر قضية خاشقجي من انخفاض أسعار النفط وأنهم بصدد تخفيض الإنتاج من أجل ضمان رفع الأسعار وتحسين مداخيل المملكة.

وأوضحت الدراسة، التي أعدها الباحثان، ساسون حداد، وتومر فدلون، أن ما يدلل على تأثير قضية، خاشقجي، على استعداد الرياض لزيادة صادراها النفطية هو إعلان وزير النفط السعودي، خالد الفالح، أن الرياض مستعدة لرفع قيمة انتجاها إلى ١٢ مليون برميل يومياً، مع العلم أن معدل صادراتها حالياً يبلغ ١٠,٧ مليون برميل يومياً، وهو ما يمثل زيادة بنصف مليون برميل مقارنة مع الكمية التي كانت تنتجها عند إعلان واشنطن الانسحاب من الاتفاق النووي.

وأشار الباحثان، إلى أن دور السعودية في إنجاح العقوبات على إيران يعد حاسماً، حيث لفتا، إلى أن الرياض عمدت منذ أكتوبر الماضي إلى زيادة صادراتها من النفط، مستدركة أن إيران معروفة بقدرتها على تجاوز العقوبات وتقليص تأثيرها.

وأوضح الباحثان، أن طهران تمكنت في الماضي من تجاوز الضغوط التي مورست عليها دون أن تخضع لتأثير العقوبات وتتحول عن مركبات رئيسة في سياساتها.

وشككت الدراسة الإسرائيلية، في أن تنجح موجة العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على إيران في إحداث تحول على سياسات طهران.

وأشارت، إلى أن احتياطات إيران من العملة الأجنبية قفز في أعقاب رفع العقوبات الدولية إثر التوصل للاتفاق النووي عام ٢٠١٦ إلى ١٠٠ مليار دولار؛ منوهةً إلى أن هذا الاحتياطي يمكن طهران من الصمود حتى بعد انقضاء مدة عدم الالتزام بتنفيذ العقوبات التي منحتها الولايات المتحدة لثمان دول.

وحسب الدراسة، فإنه سيتم قياس فاعلية العقوبات الأمريكية بحجم المداخيل الإيرانية من تصدير النفط، مشيرةً إلى أن العقوبات ستعد قصة نجاح في حال تمكن الأمريكيون من عدم تمكين الإيرانيين من تصدير أية كمية من نفطهم دون إحداث تغيير على أسعار النفط في العالم.

واستدرك معدا الدراسة، أنه حتى لو اتبعت الولايات المتحدة كل الوسائل التي ستمكنها من تحقيق الهدف من العقوبات فأن هذا الأمر سيتطلب مرور وقت كبير قبل أن تنجح في منع إيران من تصدير النفط بشكل نهائي.

وعلى الرغم من تجند السعودية لصالح إنجاح العقوبات، فأن الدراسة تشكك في نجاحها لأن اضطرار واشنطن للسماح لكل من الهند، تركيا، الصين، اليابان، تايوان، كوريا الجنوبية، إيطاليا، واليونان، بمواصلة استيراد النفط الإيراني لفترة محدودة سيسمح لطهران بتصدير مليون برميل يومياً، مرجحة أن الإيرانيين يبدون مطمئنين إلى قدرتهم على مواصلة تصدير النفط حتى بعد انتهاء المدة المسموح لهذه الدولة باستيراد النفط الإيراني خلالها.

ورجحت الدراسة، أن تلجأ إيران إلى تهريب النفط وبيعه عن طريق البحر بدون أن يكون للولايات المتحدة قدرة على رصد ذلك، أو نقله عبر اليابسة إلى دول مجاورة، مثل: تركيا، باكستان، أفغانستان، روسيا، مدعيةً أن هناك شركات روسية ذات خبرة في مجال تهريب النفط.

ولاحظت الدراسة، أنه سيتم تقليص تأثير العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على النظام المصرفي الإيراني بعد إعلان الاتحاد الأوروبي عن نظام دفع لتجاوز العقوبات "SPV"، لتمكين الشركات الأوروبية من مواصلة الإتجار مع إيران؛ مستدركةً أن هذا النظام لن يخدم الشركات الأووربية الكبرى التي غادرت السوق الإيراني بالفعل.

واعتبرت أن الخطوة الأوروبية تنحصر في الدلالات السياسية، على اعتبار أن الأوروبيين معنيون بالإيضاح لطهران بأهم لا يتعاونون مع نظام العقوبات الأمريكي.

وأوضحت الدراسة أن الرهان الأمريكي على دور موجة العقوبات الأخيرة في إحداث تحول على سياسات طهران وإجبارها على إعادة فتح الاتفاق النووي ينطلق من افتراض مفاده أن تصدير النفط يمثل ٧٠% من مداخيل الدولة الإيرانية في العام ٢٠١٧، حيث بلغت في نفس العام ٥٠ مليار دولار، مما يقلص هامش المناورة أمام صناع القرار في طهران.

ولفت معدا الدراسة، الأنظار إلى أنه قد تم تصميم موجة العقوبات الأخيرة لتكون ذات تأثير متكامل، حيث أشارا إلى أن واشنطن حظرت على الشركات الأمريكية والعالمية التعامل مع شركات النفط الإيرانية، إلى جانب منع البنوك الدولية من التعامل مع البنوك الإيرانية وحرمان الإيرانيين من مزايا شركات المقاصة العالمية.

وحسب الدراسة، فقد وضعت موجة العقوبات الأخيرة ٧٠٠ مؤسسة وشخصية إيرانية ضمن القائمة السوداء والتي ستتعرض لعقوبات خاصة، منوهةً إلى أن "القائمة السوداء" التي شملتها العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة عام ٢٠١٥ ضمن ٤٠٠ مؤسسة وشخصية إيرانية فقط.

وأشارت إلى أن فرض الموجة الأخيرة من العقوبات يتزامن مع حدوث زيادة كبيرة على انتاج النفط بسبب استخدام تقنيات متقدمة في استخراجه مما أدى تأثير صادرات النفط الإيرانية على سوق الطاقة العالمي، مشيرةً إلى أن صادرات النفط الإيراني تمثل أقل من ٥% من صادرات النفط في العالم.

وبحسب الدراسة، فأن ترامب لا يهدف من خلال فرض العقوبات إلى اجبار طهران على التفاوض من جديد وفتح الاتفاق النووي، بل يسعى إلى في توظيف نظام العقوبات في بلورة بيئة داخلية تفضي إلى اسقاط نظام الحكم الإيراني.

الشرطة توصي بمحاكمة نتنياهو وزوجته في {أخطر} ملف فساد

الشرق الأوسط ـ ٢٠١٨/١٢/٣

بعد الانتهاء من تحقيق استغرق سنتين ونصف السنة، أوصت الشرطة الإسرائيلية وسلطة الأوراق المالية في تل أبيب، أمس الأحد، بمحاكمة رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو وزوجته سارة، بشبهة الفساد والحصول على رشوة، وذلك في قضية الفساد الثالثة المعروفة باسم «القضية ٤٠٠٠»، التي عدّها المحققون «الأكبر والأخطر».

وأصبح نتنياهو بهذه التوصيات متورطاً رسمياً، في نظر الشرطة، في ٣ قضايا فساد. ويؤكد مراقبون وخبراء أنه لن يفلت من السجن فيها، مع أن المقربين من نتنياهو أصدروا بيانا يعبرون فيه عن ثقته بأن هذه الاتهامات فارغة من المضمون وستسقط في النيابة؛ أي قبل المحكمة. وأكدوا أن «توصيات الشرطة غير ملزمة، ولا تؤدي بالضرورة إلى تقديم لائحة اتهام»، وأن القرار النهائي سيكون بيد المستشار القضائي للحكومة، أبيحاي مندلبليت، الذي كوّن طاقماً خاصاً لفحص هذه الملفات بشكل عميق وجذري. وستطول فترة الفحص شهوراً طويلة، لأن نتنياهو من جهته استبدل طاقم المحامين الذي يدافع عنه، وسيحتاج المحامون الجدد إلى وقت لدراسة الملفات. وقد جاءت هذه التوصيات في الشرطة قبل شهرين، لكن المستشار مندلبليت ردها، طالباً إجراء استكمالات للتحقيق في «القضية ٤٠٠٠».

وجرى التحقيق مرة أخرى مع رجل الأعمال شاؤول ألوفيتش، المالك السابق لشركة الاتصالات الهاتفية الأرضية «بيزك» وموقع «واللا» الإلكتروني، الذي يعدّ متهماً رئيسياً للاشتباه بأنه قدم رشى لنتنياهو. وبانتهاء التحقيق

معه، تم تحويل التوصيات إلى النيابة لتبت فيها. وبعدها ستحول إلى المستشار، الذي سيكون ملزما بإجراء جلسات استماع للمحامين، وبعدها فقط يقرر إن كان هناك مكان لتقديم لائحة اتهام.

وكانت الشرطة أوصت بمحاكمة نتنياهو في الملفين «١٠٠٠» و«٢٠٠٠». في الأول يتهم بالحصول على هدايا ثمينة بعشرات آلاف الدولارات مقابل تقديم خدمات لأحد رجال الأعمال. وفي الثاني يشتبه به في إبرام صفقة مع صاحب جريدة «يديعوت أحرونوت» بأن يحسنوا النشر عنه مقابل تقليص إمكانات الصحيفة المنافسة لها «يسرائيل هيوم».

لكن الشبهات ضد نتنياهو في الملف «٤٠٠٠» أكبر وأخطر، وتعد متماسكة أكثر؛ إذ يوجد هناك شهود ملكيون ضده. ووفقا للشبهات، وتوصيات الشرطة، فإنه بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٧، تدخل نتنياهو وزوجته سارة ومجموعة من المقربين منه بطريقة صارخة ومتواصلة، وأحيانا بشكل يومي، في المحتوى المنشور على موقع «واللا» الإخباري، الذي يملكه رجل الأعمال ألوفيتش، وفي تعيين المحررين والمراسلين بالموقع. وقالت الشرطة إنه من خلال هذا التدخل سعى نتنياهو للتأثير على تعيين كبار الموظفين في الموقع من محررين ومراسلين، وإن العلاقة بين جميع الأطراف كانت مبنية على الرشوة. وقد قبض ألوفيتش مقابل الرشى عن طريق الحصول على تسهيلات في الوزارة تقدر قيمتها بعدة ملايين من الدولارات.

كما أوصت الشرطة بمحاكمة رجل الأعمال ألوفيتش وزوجته إيريس، بشبهة قبول الرشوة والتشويش على مجريات التحقيق في القضية، فيما لم تجد الشرطة أدلة كافية ضد يائير نتنياهو نجل رئيس الحكومة، والمستشار الإعلامي إيلي كامير، وعليه تقرر إغلاق الملفين اللذين فتحا ضدهما.

ونقل موقع «واللا»، أمس، عن مصدر مطلع في الشرطة قوله إن «الشاهد المركزي في القضية هو وزير الأمن الداخلي غلعاد إردان، الذي عارض، عندما كان وزيرا للاتصالات، المخطط الذي بادر إليه نتنياهو بشأن (بيزك – واللا)، كما تم جمع تسجيلات ونصوص رسائل متعلقة بنتنياهو وزوجته سارة».

وتستند الشرطة إلى شهادات ماكنة من شاهدين ملكيين أساسيين؛ هما المقربان من نتنياهو، شلومو فيلبير، ونير هيفيتس.

وقالت الشرطة في بيان لها إنه تم استجواب ١٣ شخصا تحت طائلة التحذير، للاشتباه في تورطهم في آلية الرشوة، وإنه تم جمع إفادات من ٦٠ شاهدا. وبالإضافة إلى ذلك، أجريت تحقيقات خارج البلاد، وتم جمع وتحليل كثير من مواد التحقيق، بما في ذلك التسجيلات والمستندات.

وفي أعقاب نشر التوصيات، قال نتنياهو خلال الجلسة الأسبوعية مع وزراء حزب الليكود: «أنتم تأخذون التوصيات على محمل الجد أكثر مني»، وذلك ردا على موقف وزراء الليكود بتأكيدهم على دعم نتنياهو، وهو الموقف الذي عبر عنه وزير المواصلات، يسرائيل كاتس. وقال نتنياهو في بيان صادر عنه عقب الكشف عن التوصيات: «توصيات الشرطة بشأني وبخصوص زوجتي لا تفاجئ شخصا، وأيضا التوقيت بالكشف عنها ونشرها، فهذه التوصيات سربت حتى قبل البدء بالتحقيقات». وأضاف: «لا توجد أي قيمة قضائية وقانونية لتوصيات الشرطة، فقط في الآونة الأخيرة رفضت السلطات المختصة توصيات الشرطة ضد سلسلة من

الشخصيات العامة. أنا متأكد من أنه في هذه الحالة ستصل السلطات المختصة، بعد فحص الأمر، إلى النتيجة نفسها». ولمح نتنياهو إلى أن الشرطة سارعت في تقديم توصياتها ضده قبل أن يترك مفتش الشرطة العام، روني الشيخ الذي يتهمه بأنه انقلب ضده.

ووجه وزراء حزب الليكود اتهامات للشرطة بملاحقة نتنياهو. وفي المقابل، طالبت أحزاب المعارضة نتنياهو بالاستقالة، حيث أعلنت رئيسة «ميريتس»، تمار زندبرغ، عزمها تقديم مشروع قانون لحل الكنيست وإجراء انتخابات مبكرة، على خلفية ملفات الفساد التي يخضع نتنياهو بسببها للتحقيق. ودعت رئيسة المعارضة، تسيبي ليفني، للعمل من أجل رحيل نتنياهو بأسرع وقت ممكن، قبل أن يقوض سلطات إنفاذ القانون. وقال رئيس حزب العمل، آفي غباي، إن «نتنياهو أصبح عبئا على إسرائيل. يجب أن يستقيل. لا يمكن أن يكون رئيسا للوزراء من لديه كثير من شؤون الفساد حوله، لذا يجب أن يستقيل. الشخص الذي يحركه هاجس الرعب مما سيقولون عنه في وسائل الإعلام لا يمكنه أن يقود دولة إسرائيل».

يذكر أن القانون الإسرائيلي يلزم الوزراء بالاستقالة إذا وجهت إليهم لائحة اتهام، لكنه لا يلزم رئيس الحكومة بالاستقالة. ويوحي نتنياهو بأنه سيحارب بكل قوته لكي يبقى رئيسا للوزراء، حتى لو قرر المستشار القضائي تقديمه للمحاكمة.

إيران تتعهد تكثيف اختباراتها الصاروخية

الحياة اللندنية ـ ٢٠١٨/١٢/٣

لم تنفِ إيران معلومات أميركية – بريطانية عن تنفيذها تجربة صاروخية جديدة، وتعهدت متابعة اختباراتها الباليستية، مشددة على أن برنامجها في هذا الصدد دفاعي لا ينتهك قرارات مجلس الأمن.

وكان وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو كتب في «تويتر» السبت أن «النظام الإيراني اختبر صاروخاً باليستياً متوسط المدى، قادراً على حمل رؤوس متعددة». واعتبر أن «هذا الاختبار يشكّل خرقاً لقرار مجلس الأمن الرقم ٢٢٣١» الذي صادق على الاتفاق النووي المُبرم عام ٢٠١٥، وزاد: «ندين هذا العمل»، وحذر من أن طهران تزيد من «اختبار (الصواريخ) ونشرها»، وطالبها بـ«وقف هذه النشاطات».

ورأى وزير الدفاع الأميركي جيمس ماتيس أن هذا الاختبار «يثبت أن من المرجّح ألا تنجح محاولاتنا للتحدث مع (الإيرانيين)، من أجل وقف دعمهم الإرهاب، مثل جهود الأمم المتحدة لإثنائهم عن إطلاق صواريخ. وقد يتفاقم الأمر إن لم نعالجه».

وغرّد مستشار الأمن القومي الأميركي جون بولتون: «نفذت إيران اختباراً لإطلاق صاروخ باليستي يطاول إسرائيل وأوروبا. لا يمكن التسامح مع هذا السلوك الاستفزازي».

أما وزير الخارجية البريطاني جيريمي هانت فكتب في «تويتر» أنه يشعر بقلق عميق من «إطلاق إيران صاروخاً باليستياً متوسط المدى»، معتبراً الأمر «استفزازياً وتهديدياً ولا ينسجم مع القرار ٢٢٣١». وتابع: «إن

دعمنا (الاتفاق النووي) لا يقلّل بأي حال قلقنا من البرنامج الصاروخي الإيراني المزعزع للاستقرار، وتصميمنا على وجوب وقفه». وينصّ هذا القرار على أن طهران «مطالبة» بالامتناع عن تنفيذ أي عمل مرتبط بالصواريخ الباليستية التي تحمل أسلحة نووية، لثماني سنوات.

في المقابل، شدد الناطق باسم الخارجية الإيرانية بهرام قاسمي على أن مجلس الأمن «لم يصدر قراراً بحظر البرنامج الصاروخي» لبلاده، وزاد: «التجارب الصاروخية الإيرانية لا تتعارض مع القرار ٢٢٣١، ولبرنامجنا الصاروخي طابع دفاعي. ليس هناك قرار من مجلس الأمن يحظّر هذا البرنامج وتنفيذ إيران تجارب صاروخية».

قاسمي لم يؤكد ولم ينفِ هل نفذت طهران تجربة صاروخية جديدة، وخاطب بومبيو قائلاً: «من السخرية أن تستشهد بقرار لم تنتهكه فحسب، بانسحاب (الولايات المتحدة) غير القانوني أحادياً من الاتفاق (النووي)، بل بتشجيع آخرين على خرقه أو حتى التهديد بمعاقبتهم إذا نفذوه». كذلك تجنّب الناطق باسم الجيش الإيراني الجنرال أبو الفضل شكارجي تأكيد المعلومات الأميركية – البريطانية، أو نفيها، قائلاً: «التجارب الصاروخية تُنفذ من أجل الدفاع وقوة الردع الخاصة بالبلاد. سنواصل تطوير الصواريخ واختبارها. هذا خارج إطار المفاوضات (النووية) وجزء من أمننا القومي، ولن نطلب إذناً من أي بلد في شأنه». وتابع: «لن نفاوض حول برنامجنا الصاروخي تحت أي ضغط. نلتزم قرارات مجلس الأمن وأميركا ظالمة لا تحترم القوانين الدولية».

أما وزير الدفاع الإيراني الجنرال أمير حاتمي فاعتبر أن القوة الدفاعية لبلاده «تحمل رسالة سلام وصداقة، وهي حامية للاستقرار والأمن». ووصف إيران بأنها «قوة عظمى في إنتاج الصواريخ والرادارات والمدرعات والطائرات المسيّرة».

التلفزيون: إيران تدعم محادثات السلام اليمنية وتريد انتهاء الأزمة

رويترز - ٢٠١٨/١٢/٣

قال التلفزيون الرسمي الإيراني يوم الاثنين إن إيران تدعم محادثات السلام اليمنية التي ترعاها الأمم المتحدة وإن طهران على استعداد للمساعدة من أجل إيجاد حل سياسي.

ونقل التلفزيون الرسمي عن وزارة الخارجية قولها في بيان "إيران ترحب بالمحادثات في السويد... طهران على استعداد للمساعدة في المحادثات الدولية لإنهاء الأزمة وتشدد على أهمية تسريع وتيرة تقديم المساعدات الإنسانية للشعب".

وتدعم إيران حركة الحوثي في اليمن. وقالت مصادر لرويترز إن المحادثات قد تبدأ يوم الأربعاء.

من النهر إلى البحر

بشير نافع ـ عربي ٢١ ـ ٢٠١٨/١٢/٢

فصلت قناة السي إن إن الإخبارية الأميركية أحد معلقيها البارزين، مارك لامونت هيل، بعد أقل من يوم واحد على إلقائه كلمة في مقر الأمم المتحدة، ضمن فعاليات يوم التضامن مع الشعب الفلسطيني. لم تقل السي إن إن لماذا قررت فصل لامونت، ولكن السبب لم يخف على أحد. في مطالبته العدالة للشعب الفلسطيني، كل الشعب الفلسطيني، تفوه لامونت هيل بالعبارة السحرية، المخيفة: "من النهر إلى البحر". هذه العبارة، وليس مجرد المشاركة في اليوم التضامني مع الفلسطينيين، ما أثار غضب الدوائر المؤيدة لدولة إسرائيل في الولايات المتحدة. ويبدو أن إدارة السي إن إن، لتفادي ضغوط هذه الدوائر النافذة، قررت التضحية بقيم حرية الرأي والمعتقد، والتخلص من معلقها المفوه والمعروف.

في توضيح لموقفه، بعد الإعلان عن قرار الفصل، قال مارك لامونت هيل، أنه لم يقصد باستخدامه عبارة "من النهر إلى البحر" الدعوة إلى تدمير دولة إسرائيل، بل التوكيد على حقوق الفلسطينيين، وحتى اليهود، في كل إرض فلسطين. ولكن التوضيح لم يكن كافياً، لا لإثناء إدارة السي إن إن عن موقفها، ولا لإخماد غضب مؤيدي إسرائيل الأميركيين. "من النهر إلى البحر" ليست مجرد تحديد جغرافي، بل عبارة ذات تاريخ، عكست يوماً موقف الحركة الوطنية الفلسطينية وحملت الرؤية الاستراتيجية لنضال الفلسطينيين من أجل الحرية والعدالة والحق. وعندما تكون عجلة الصراع على فلسطين قطعت شوطاً بعيداً إلى "صفقة القرن"، وقد انتشرت المستوطنات الصهيونية في كافة أرض فلسطين، وفتحت العواصم العربية أبوابها، الواحدة منها تلو الأخرى، لأكثر رؤساء حكومات الدولة العبرية صهيونية وعزماً على التوسع، لابد أن يثير استدعاء "من النهر إلى البحر" كل هذا الخوف والغضب.

مثلت هزيمة يونيو/ حزيران ١٩٦٧ منعطفاً هائلاً في تاريخ النضال الفلسطيني وحركته الوطنية. فللمرة الأولى، منذ بدأ الصراع على فلسطين عقب نهاية الحرب العالمية الأولى، أصبحت فلسطين الانتدابية برمتها تحت سيطرة دولة إسرائيل، وليدة المشروع الصهيوني وحاملته. كان للهزيمة وقعاً هائلاً في الدول العربية التي خاضت حرب يونيو/ حزيران، سيما مصر والأردن، التي كانت تسيطر على ما تبقى من أرض فلسطين، في الضفة الغربية من الأردن وقطاع غزة، خلال الفترة من ١٩٤٨ و١٩٦٧. ولانخراط هذه الدول في التفاوض لمعالجة أثار الحرب، وافقت مصر والأردن على قرار مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ في نوفمبر/ تشرين ثاني ١٩٦٧. لم يتعامل القرار الدولي مع جوهر القضية الفلسطينية، بل مع مسألتي اللاجئين والأراضي العربية التي احتلتها دولة إسرائيل خلال الحرب. وكان من الضروي، بالتالي، أن تعلن الحركة الوطنية الفلسطينية، التي جسدتها انطلاقة فتح الثانية بعد هزيمة ١٩٦٧، موقفها من الحراك الدولي، ومن موافقة الدول العربية على القرار ٢٤٢.

قال الفلسطينيون أن نضالهم انطلق قبل هزيمة يونيو/ حزيران، وسيستمر بعدها، وأن هذا النضال يتعلق بكل فلسطين، فلسطين من النهر إلى البحر، وليس فقط بالضفة والقطاع ومسألة اللاجئين. كان "من النهر إلى

البحر" شعاراً عبقرياً، لخص، في كلمات قليلة، الأبعاد السياسية والتاريخية كافة للنضال من أجل فلسطين، وحد كافة القوى والتيارات الفلسطينية، ووحد الأغلبية العظمة من القوى العربية والإسلامية، خلف هذا النضال، ووضع الركيزة الاستراتيجية لرؤية الحركة الوطنية الفلسطينية. ما لا يقل عبقرية كان الرد الفلسطيني على الذين ادعوا، سيما في الدول الغربية المؤيدة لدولة إسرائيل، أن هذا الشعار يستبطن تصوراً فلسطينياً لإبادة اليهود، القذف بهم إلى البحر، أو ارتكاب هولوكوست ثانية. في استجابتهم لهذه الادعاءات، قال الفلسطينيون أنهم يناضلون من أجل إقامة دولة ديمقراطية على كافة أرض فلسطين، دولة يتمتع مواطنيها جميعاً، بما في ذلك من يرغب من اليهود بالبقاء، بالمساواة والحرية.

خلال السنوات القليلة التالية، سيما بعد حرب ١٩٧٣، عودة الحياة لعملية السلام، وانخراط مصر في تفاوض مديد مع الدولة العبرية برعاية أميركية، تزايدت الضغوط على منظمة التحرير الفلسطينية لتبني برنامجاً سياسياً يؤهلها للالتحاق بعملية السلام. لم تأت هذه الضغوط من مصر والأردن وحسب، بل وبصورة أكبر من الاتحاد السوفياتي، حليف منظمة التحرير، الذي كان يسعى إلى تأمين دور له في الشرق الأوسط، محمولاً على الالتحاق الفلسطيني بقطار التسوية والتفاوض. في يونيو/ حزيران ١٩٧٤، عقدت الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في القاهرة، وانتهت بتبني المجلس لما سيعرف في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية ببرنامج النقاط العشر.

عكس البرنامج، بالرغم من التحوطات اللغوية، تراجعاً فلسطينياً واضحاً عن فلسطين من النهر إلى البحر، رافعاً هدف إقامة دولة فلسطينية مستقلة على أية أرض من فلسطين يتم تحريرها. وليس ثمة شك أن برنامج النقاط العشر كان بداية الطريق الطويل، التي أوصلت بعد ذلك إلى تشظي الحركة الوطنية الفلسطينية، التخلي عن النضال المسلح، القبول بالتفاوض حتى على حدود الضفة الغربية وقطاع غزة، اتفاقية أوسلو، ومن ثم "صفقة القرن".

في مايو/ أيار ٢٠١٧، أعلنت حركة حماس وثيقة استراتيجية جديدة، بعد أن أصبح ميثاقها التأسيسي مصدر جدل كبير، وطنياً ودولياً. وكانت حماس، والقوى الإسلامية الفلسطينية الأخرى، حافظت طوال السنوات منذ الانتفاضة الأولى على الالتزام بشعار تحرير فلسطين من النهر إلى البحر. مثلت وثيقة مايو/ أيار ٢٠١٧، وبالرغم من التفسيرات الاعتذارية الكثيفة، التي رافقت وتلت الإعلان عنها، خطوة شبيهة ببرنامج النقاط العشر. بمعنى، أن حماس، ولخضوعها لضغوط لا تقل عن تلك التي تعرضت لها منظمة التحرير الفلسطينية في ١٩٧٤، قررت هي الأخرى غض النظر عن هدف "من النهر إلى البحر".

تمر القضية الفلسطينية اليوم بمأزق متعدد الأوجه والأبعاد، ولد من سلسلة التراجعات التي أوصلت السلطة الفلسطينية إلى موقع الوكيل الفعلي لنظام الاحتلال، من الانقسام الوطني الفلسطيني، من الانهيارات المتلاحقة في مواقف الدول العربية، ومن الخلل المتفاقم في ميزان القوى الدولي. ولكن مثل هذا التأزم ليس جديداً على حركة النضال الوطني الفلسطيني. هذه قضية بالغة التعقيد؛ وقد مر الفلسطينيون، بعد نهاية ثورة ١٩٣٦ – ١٩٣٩، وخلال المرحلة من ١٩٤٨ إلى ١٩٦٧، بظروف تأزم قاسية لا تقل عما يواجهونه اليوم. الخطر الأكبر

على القضية الفلسطينية وحركة التحرر الوطني يتمثل في التخلي عن هدف تحرير فلسطين من النهر إلى البحر.

ما يعنيه "من النهر إلى البحر"، في الحقيقة، التحرر الكامل من سيطرة دولة إسرائيل، وليدة المشروع الصهيوني وتجسيده. بوضع نهاية لهذه الدولة، توضع نهاية للمشروع الصهيوني ذاته. وهذا هو جوهر القضية الفلسطينية، الذي يعيد تاريخ النضال الفلسطيني التذكير به من حقبة إلى أخرى. ليس ثمة سلام ممكن، ولا إقرار للعدل، بدون إعادة بناء علاقات البشر وتعبيرهم السياسي في أرض فلسطين على أسس غير صهيونية، غير توسعية، غير عدوانية، وغير تمييزية. المشكلة في فلسطين ليست في وجود اليهود، أغلبية كانوا أو أقلية. المشكلة في وجود مؤسسة الدولة الصهيونية، المسلحة، التي يستحيل عليها الاستمرار بدون قهر الآخرين، التوسع على حسابهم، ومحاولة محوهم من التاريخ والجغرافيا على السواء.

قوة الردع الإسرائيلية والتحولات الاستراتيجية

طلال أبو ركبة(*) . القدس . ٢٠١٨/١١/٢٥

(باحث سياسي مقيم في غزة، ومحلل سياساتي في "الشبكة: شبكة السياسات الفلسطينية")

تسود الشارع الفلسطيني فرحة ممزوجة بالحذر عقب انتهاء موجة التصعيد الأخيرة التي شهدها قطاع غزة وبعد قيام وحدة إسرائيلية خاصة بالتوغل شرق خانيونس لمسافة ثلاثة كيلو مترات داخل القطاع واشتباكها مع قوة ميدانية تابعة لكتائب عز الدين القسام أسفرت عن استشهاد سبعة مقاومين ومقتل ضابط إسرائيلي وإصابة آخر. أعقب هذا الحادث تصعيداً من قبل فصائل المقاومة والتي نجحت في قصف المدن الإسرائيلية حتى عسقلان والنقب بشكل مباشر.

شهدت هذه الموجة من التصعيد تطورا تكتيكيا ملحوظا على أداء المقاومة الفلسطينية والتي أدارات المعركة بحرفية كبيرة من حيث القدرة على اختراق القبة الحديدية وإصابة مبنى في عسقلان بشكل مباشر، إضافة لرسالة حافلة الباص والتي أرادت على ما يبدو من خلالها المقاومة أن توجه رسالة للحكومة والجيش الإسرائيلي، بأن غزة لن تكون نزهة لكم.

نجحت الجهود المصرية في تثبيت التهدئة، ولجم التصعيد الإسرائيلي الأخير والذي جاء كعادته باستهداف المباني والابراج السكنية والتي يعتبرها الاحتلال الإسرائيلي" بنك أهداف" له، وسادت حالة من التذمر داخل الشارع الإسرائيلي، خصوصاً عقب استقالة وزير الجيش ليبرمان من منصبه، وانسحاب كتلته البرلمانية من الائتلاف اليميني الحاكم في إسرائيل. الموافقة الإسرائيلية على التهدئة عقب الأداء الممنهج والتكتيكي للمقاومة في إدارة موجة التصعيد وإلحاق الأذى فعليا بقوة الردع الإسرائيلية، والتي ظهرت كما لو أنها فقدتها على أرض الواقع، أثار ولا يزال يثير موجة من الأسئلة حول دوافع إسرائيل لقبول التهدئة. علماً بأنها في كل العدوانات السابقة كانت تخرج تحت كثافة النيران والدمار الذي تضرب به قطاع غزة.

لكن يبدو أن هناك جملة من المحددات فرضت نفسها على الموقف الإسرائيلي تمثلت في التغاضي عن المضي قدمًا في مواصلة اعتدائها في موجة التصعيد الأخيرة. المحدد الاول يرتبط بالسعي الدؤوب لفرض قبولها ليس كقوة اقليمية فحسب في المنطقة، وإنما كقوة مهيمنة وصديقة للدول العربية التي بدأت في التطبيع العلني معها سواء من خلال التطبيع الرياضي كما حدث في دولة الإمارات المتحدة أو في قطر من خلال ووفود رياضية ترأستها وزيرة الثقافة الإسرائيليّة ميري ريغيف والتي لا تترك مناسبة، إلّا وتعمل على إبراز وإشهار عنصريتها، وكرهها للعرب والفلسطينيين. ما تخشى إسرائيل فقدانه إذا دخلت في حرب مفتوحة مع قطاع غزة هو ان تتسبب مشاهد القتل والدمار في إحراج الحكومات العربية أمام شعوبها الأمر الذي من شأنه أن يُراجع خطوات التطبيع مع الدول الخليجية على وجه التحديد.

أما المحدد الثاني فهو يرتبط مباشرة بالمشروع الاقليمي الذي تسعى من خلاله إسرائيل ربط اقتصاديات الدول الخليجية من خلالها عبر مشروع طريق سكة الحديد. وهو ما سيحقق لدولة الاحتلال نهضة اقتصادية كبرى،

إضافة لتسويق إسرائيل لخدماتها الأمنية لتلك الدول. هذا الربط الاقتصادي والأمني (بالمعنى الاستخباري) سيحقق لإسرائيل مشروعية الدخول بقوة في كافة الأسواق العربية الاستهلاكية، وسيمكن إسرائيل لاحقا من فتح أسواقها لكافة الدول العربية وخصوصاً الخليجية منها والهيمنة على أسواقها واستبدالها على دول أوروبا في مجال السياحة للعرب من دول الخليج.

يكمن المحدد الثالث في الفشل الاستخباري لدى الجيش الإسرائيلي في تحديد بنك أهداف حقيقي يمكن من خلاله توجيه ضربة قاضية لفصائل المقاومة كمحازن السلاح مثلاً. تركز بنك أهداف الإسرائيل هذه المرة في الضربة الخاطفة على تدمير أبنية وابراج سكنية ومحطة تلفزيون الاقصى، في الوقت الذي استمرت صواريخ المقاومة تضرب المدن حتى عسقلان دون أن تنجح إسرائيل في وقفها أو منعها من الإطلاق.

أما المحدد الرابع لقبول إسرائيل بالتهدئة فهو منع التوصل الى مصالحة فلسطينية حقيقة من خلال اعطاء حماس النصر اللازم لرفض اشتراطات السلطة الفلسطينية في رام الله لإجراء المصالحة، وتثبيث التهدئة وفق التفاهمات التي تمت بمنأى عن السلطة مع استمرار تدفق النفط والأموال القطرية دون الرجوع لها. وهذا يعني تثبيت حكم حماس في غزة وإعطائها القوة لرفض اشتراطات السلطة من خلال توظيف هذا التصعيد، وما تحقق فيه من التفاف جماهيري عريض حول حركة حماس وفصائل المقاومة في غزة ليذهب باتجاه انفصال قطاع غزة بعيداً عن السلطة الوطنية الفلسطينية في رام الله. وهذا يحقق لحماس مخرجاً من المأزق الاقتصادي والانساني الذي عانى منه القطاع، وما زال، خلال فترة حكمها. كما يتوافق مع الرؤية الاسرائيلية لفكرة الدولة الناقصة، وكذلك الملامح العامة لصفقة القرن والتي تبدو أنها ترتكز على كيانية هشة في قطاع غزة، يتم من خلالها اخراج غزة من سياقها الوطني، وتصبح هي نموذج الحل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

أما المحدد الاخير في هذه المسألة فهو داخلي مرتبط بشخصية نتنياهو الذي تعرض لمزايدات من قبل أعضاء حكومته، خصوصا ليبرمان وبينت، على خلفية إدخال الأموال القطرية الى غزة. أراد نتنياهو توظيف التصعيد الاخير الذي أرّق حياة أكثر من مليون مستوطن داخل دائرة القصف الصاروخي للمقاومة، ليقول للإسرائيليين أن تهدئة الحياة مقابل الهدوء هي الأفضل في ضوء غياب رؤية إسرائيلية واضحة للتعامل مع غزة. وهذا ما اتضح على ضوء التباين ما بين المستوى العسكري والسياسي داخل حكومة الاحتلال، وبعد فشل جيش الاحتلال الإسرائيلي في التعامل مع مسيرات العودة على مدار الاشهر السابقة وتزعزع ثقة المستوطنين في غلاف غزة بقدرة الجيش على تحقيق إنجاز مما دفعهم للخروج بمظاهرات تطالب بإلغاء التهدئة مع غزة وشن حرب شاملة عليها.

من المؤكد ان قوة الردع لم تتآكل بفعل ما حدث في المواجهة الأخيرة مع غزة وانما هو تكتيك الاستجابة لطموحات الاستراتيجية القديمة لتكون إسرائيل جسم مقبول عربياً. إلا أنه هناك تحولاً كبيراً قد أصاب المؤسسة الإسرائيلية. اذ ترى هذه المؤسسة في مشروعها الاقليمي من مدخل التطبيع وتمرير المشاريع الاقتصادية قوة ردع جديدة تمكنها من قيادة المنطقة برضا عربي في ضوء انهيار النظام العربي الرسمي عقب ثورات الربيع العربي، وهيمنة ممالك الخليج التي ترى بإيران عدوها الأول والرئيسي وليس إسرائيل. وترى ايضاً في القدرات الاستخباراتية والامنية الإسرائيلية سلاحاً فعالاً في الحفاظ على ديمومة بقائها ونجاتها من مهددات بقاء حكمها.

المشروع الأمريكي لإدانة حماس (انتهاك للشرعية الدولية ولحق المقاومة)

د. إبراهيم أبراش . وكالة سما . ٢٠١٨/١٢/٣

في نفس اليوم الذي كان فيه العالم ومن خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة يحتفل باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني ومع حقوقه غير القابلة للتصرف ومنها الحق بمقاومة الاحتلال كانت واشنطن تُعد مشروع قرار لإدانة حركة حماس وفصائل فلسطينية أخرى لأنها تقاوم الاحتلال الصهيوني بالممكن والمتاح من وسائل قتالية حتى البسيطة منها كالطائرات الورقية ، فهل ستناقض الأمم المتحدة نفسها وتنقلب على قراراتها السابقة ؟.

هذا التصرف الأمريكي استفزاز للمنتظم الدولي وللأمم المتحدة وميثاقها وقراراتها التي أكدت في أكثر من مناسبة وعلى مدار عقود على حق الشعوب في الدفاع عن نفسها بل هناك قرارات صادرة عن الأمم المتحدة تؤكد على حق الشعب الفلسطيني بممارسة الكفاح بكل الوسائل حتى العسكرية منها من أجل نيل حريته واستقلاله ، وخصوصا أن تل أبيب وواشنطن رفضا الانصياع لمنطق وتفاهمات الحل السلمي للصراع .

لأن قرارات الأمم المتحدة لا تسقط بالتقادم ، ولأن العالم حتى اليوم يعتمد إلى حد ما على ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها كمرجعية لضبط وتنظيم العلاقات الدولية ولحفاظ الدول والشعوب على سيادتها والدفاع عن نفسها ، ولأن إسرائيل نفسها تلجأ لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها لتبرير عدوانها على الفلسطينيين ودول الجوار بذريعة حقها بالدفاع عن نفسها ، كما أن واشنطن تتسلح بقرارات دولية أو تزعم دفاعها عن الشرعية الدولية عندما تحتل دول كأفغانستان والعراق أو تتدخل في شؤون أخرى كسوريا وليبيا والصومال وكوبا وفنزويلا وهاييتي ... لكل ذلك فإن من حق الشعب الفلسطيني الدفاع عن نفسه في مواجهة عدوان وإرهاب إسرائيل كدولة احتلال .

الاحتلال الإسرائيلي ليس حالة افتراضية أو موضوع محل جدل ونقاش بل واقع وحقيقة تقر بها الشرعية الدولية وكل دول العالم ما عدا إسرائيل نفسها والولايات المتحدة ، إنه واقع يتجسد بالاحتلال والاستيطان والعدوان العسكري والحصار و الممارسات العنصرية ومنع اللاجئين من العودة لمدنهم وقرارهم كما نص على ذلك القرار الأممي ١٩٤ ، كما أن حق المقاومة والدفاع عن النفس تدعمه قرارات صادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة وكذلك اتفاقيات جنيف ولاهاي المتتابعة الخاصة بقوانين الحرب وبالشعوب الخاضعة للاستعمار بالإضافة إلى كل الشرائع الدينية والوضعية الوطنية ، وقد تطرقنا في المقال السابق لبعض هذه القرارات .

إن كون منظمة التحرير قبلت التعامل مع عملية التسوية السياسية التي على أساسها أوقفت العمل المسلح ضد إسرائيل بشكل متدرج منذ إعلان القاهرة ١٩٨٥ إلى نصوص اتفاقية أوسلو والتنسيق الأمني لا يعني اسقاط الحق بالمقاومة ، وهناك فرق بين حق المقاومة وممارسة المقاومة ، فالتغيير مس ممارسة المقاومة ووقفها لحين من الوقت لإعطاء فرصة لعملية السلام ، وحيث إن هذه الأخيرة فشلت بسبب الرفض الإسرائيلي والأمريكي للسلام العادل وتهربهما من الاتفاقات الموقعة فإن من حق الشعب الفلسطيني العودة لممارسة حقه بمقاومة الاحتلال بما هو ممكن ومتاح من أدوات النضال وهو حق لا تستطيع أية اتفاقات أو دول وحكومات أن تسقطه

ما دام الاحتلال قائما ، وإسرائيل كيان استعماري يحتل كل فلسطين . وقد رأينا كيف عاد الراحل أبو عمار لممارسة المقاومة بعد فشل لقاء كامب ديفيد ٢ وبداية الانتفاضة الثانية .

وأن تكون موازين القوى العسكرية تميل لصالح دولة الاحتلال فهذا أمر طبيعي في حركات التحرر الوطني ، وأن تكون المقاومة المسلحة غير مواتية لتحقيق انتصارات عسكرية حاسمة في هذا الوقت وخصوصا في ظل الانقسام الفلسطيني وغياب استراتيجية وطنية للمقاومة وغياب الحاضنة العربية فهذا أمر مفهوم ، ولكن كل ذلك يتعلق بممارسة المقاومة وليس بالحق في المقاومة كما سبق الذكر ، أيضا فإن موازين القوى غير ثابتة وبالنسبة لحركات التحرر الوطني فإن موازين القوى لا تُحسب عسكريا فقط ولو كانت كذلك ما انتصرت حركة تحرر وطني .

إن قوة الشعب الخاضع للاحتلال تكمن في عدالة قضيته وفي ثباته وتمسكه بحقوقه الوطنية وفي تأييد العالم له ، كما أن مفهوم المقاومة أشمل وأوسع من المقاومة العسكرية ، وفي حالة كالحالة الفلسطينية الأكثر تعقيدا بين حركات التحرر الوطني وحيث الشعب الفلسطيني يتواجد في تجمعات منفصلة جغرافيا ومتباينة في أوضاعها السياسية سواء داخل فلسطين أو خارجها فالأمر يحتاج لإبداع في مجال المقاومة الشعبية حسب خصوصيات كل تجمع ، وإن كان هناك ضرورة لشكل من المواجهات المسلحة فيجب أن لا تكون حزبية أو لخدمة أجندة وحسابات خارجية وأن تكون في إطار الشرعية الدولية وفي ظل قيادة وطنية موحدة تنسق بين كل التجمعات وكل أشكال المقاومة .

وبالعودة لتوجه واشنطن وتل أبيب لإدانة حركة حماس وفصائل المقاومة من خلال قرار يصدر عن الجمعية العامة فإن واشنطن لا ترمي من وراء ذلك لإدانة حماس فقط بل إدانة مبدأ المقاومة وحق الشعب الفلسطيني بالمقاومة وإن حدث ذلك فهذا يعني أن إسرائيل ليست دولة احتلال وأن الشعب الفلسطيني لا يخضع للاحتلال وهذا هو الأمر الخطير لأنه يغير من طبيعة الصراع ويُشرعن الاحتلال كما يتعارض مع تعريف وتوصيف الأمم المتحدة للقضية الفلسطينية كقضية شعب يناضل من أجل الحرية والاستقلال والسيادة والدولة المستقلة .

نعم ، قد نختلف مع حركة حماس سياسيا وأيديولوجيا وفي طريقة وكيفية تدبير إدارة النظام السياسي الفلسطيني وتعاملها مع موضوع المقاومة ، وهذا أمر يخص الشعب الفلسطيني ، ولكن كل الشعب الفلسطيني يرفض توجيه تهمة الإرهاب لأية حركة مقاومة فلسطينية ويرفض إدانة حركة حماس لمجرد أنها تقاوم الاحتلال ، فحركة حماس وكل فصائل المقاومة جزء من نسيج ومكونات الشعب الفلسطيني والإدانة يجب أن تكون لإسرائيل التي تحتل الأرض وتمارس العدوان وتدنس المقدسات وتنتهك القانون الدولي وتتمرد على الشرعية الدولية وقراراتها وليس لمن يقاوم الاحتلال .

لقد أدى السلوك الصهيوني العدواني المدعوم أمريكيا لأن يُعيد الشعب الفلسطيني النظر في كل مسلسل التسوية الأمريكية ، والأمر لا يقتصر على الشعب وفصائل المقاومة الرافضة لعملية التسوية الأمريكية ، بل إن منظمة التحرير نفسها تقوم بمراجعة استراتيجية حيث وضعت الاتفاقات الموقعة مع الاحتلال بما فيها الاعتراف بإسرائيل

والتنسيق الأمني محل مراجعة وإعادة نظر وهذا ما أكدت عليه الهيئات القيادية العليا وخصوصا المجلس الوطني والمجلس المركزي لمنظمة التحرير ونتمنى أن تجد هذه القرارات طريقها للتنفيذ .

وأخيرا ، إذا ما تم تمرير مشروع القرار الأمريكي بصيغته المطروحة أو بعد إدخال تعديلات عليه فالأمر يستدعي وقفة تفكير عميقة حول التوقيت وعلاقته بالحديث الأمريكي عن قرب طرح صفقة القرن قبل نهاية العام الجاري !!! ، وللحديث بقية .

"وحدة آنية" فتحاوية – حمساوية.. هل لها أثر قادم!

حسن عصفور . أمد . ٢٠١٨/١٢/٣

أخيرا أدركت حركة حماس، ان التحرك الأمريكي في الأمم المتحدة ليس حركة استعراضية تنتهي الى لا شيء، بل هي فعل غاية في الجد السياسي، وهي في طريقها لتحقيق "نصر تصويتي" ضد مكون فلسطيني في الجمعية العامة، هو الأبرز لها لو حدث فعلا يوم الخميس ٦ ديسمبر ٢٠١٨.

تحرك أمريكي، نيابة عن دولة الكيان لتشريع قانون في الجمعية العامة، يدين (إطلاق الصواريخ نحو إسرائيل، ولتحريضها على العنف معرّضةً بذلك حياة المدنيّين للخطر، وتوقف كلّ الاستفزازات والأنشطة العنيفة بما في ذلك استخدام الطائرات الحارقة". وتدين المسودة النهائيّة "بناء بنية تحتيّة عسكرية، بما في ذلك أنفاق التسلّل إلى إسرائيل ومعدّات تُتيح إطلاق صواريخ في مناطق مدنيّة".

جوهر القرار فيما لو تم التصويت عليه، سيضع القضية الفلسطينية برمتها تحت مخاطر سياسية كبرى، وسيطيح بجوهر قرار الأمم المتحدة رقم ٦٧/١٩ لعام ٢٠١٢ حول قبول دولة فلسطين عضوا مراقبا، والذي يؤسس لمرحلة جديدة.

استهداف حماس والجهاد والعمل العسكري في قطاع غزة، هو استهداف لمكون أساسي من مكونات النظام السياسي الفلسطيني، خاصة وأن واشنطن تدمج بشكل واضح بين الأبعاد التنظيمية – السياسية والأمنية في القرار، ولا تضع فاصلا بين مظهر وآخر، وهي تبحث عن تطويق الكيانية الفلسطينية، من خلال تمييز بين جزء منها وآخر.

مشروع القرار، لو نجحت أمريكا في حصول تصويت عليه، سيؤسس لقاعدة "تشريعية جديدة" في الأمم المتحدة تفتح الباب أمام النيل من مسيرة العمل الفلسطيني، ويصبح القرار بذاته قاعدة استناد مستقبلية ضد فلسطين القضية والأدوات الكفاحية.

من حيث المبدأ ما قامت به البعثة الفلسطينية في الأمم المتحدة، هو واجب وطني مفروض، وهو ليس دفاعا عن فصيل او جهة بعينها، بقدر ما هو مواجهة لحرب سياسية قانونية ضد القضية الوطنية، وسبل عملها ضد الدولة القائمة بالاحتلال لأراضي الضفة والقطاع والقدس، تأكيدا لوحدة أراضي دولة فلسطين وفقا لقرار الأمم المتحدة عام ٢٠١٢.

بعثة فلسطين، لا تملك "رفاهية" النقاش أن المشروع الأمريكي يدين حماس وليس فتح، وعليه يمكنها أن تقف "محايدة" في معركة ليست معركتها، فالسفير رياض منصور، يدرك تماما أن المستهدف هو الكل الوطني الفلسطيني مشروعا وقضية وسبل نضال، لذا لم ينتظر طلبا او مساءلة أو هاتفا للتحرك، فكان تحركه ضرورة لا خيار غيرها.

وجاءت تصريحات قيادات فتحاوية، لتؤكد رفضها للمشروع الأمريكي، تحت شعار ربما هو "الأضعف"، أنها لا تقبل أن تتهم أي حركة فلسطينية بالإرهاب، ومع قيمة الموقف الفتحاوي الرافض للتحرك الأمريكي، لكن

الجوهري الذي يجب الحديث به وعنه، ان المشروع يستهدف العمل الوطني الفلسطيني مستخدما حماس والجهاد، أنفاق تسلل سياسية لإدانة مسيرة الشعب ثورة وكفاحا وفعلا.

المشروع الأمريكي، يبحث الغاء أن إسرائيل دولة تحتل أراضي دولة عضو في الأمم المتحدة، يجب أن تحاسب على عدم تنفيذها عشرات قرارات الشرعية الدولية، وتعمل واشنطن من خلال ذلك المشروع على تأسيس لـ "شرعية خاصة" تصبح عقبة مستقبلية امام أي طلب فلسطيني خاص بالحماية الدولية، او محاكمة حكومة الاحتلال على جرائمها المتتالية.

أمريكا تبحث على تشريع يدين الفلسطيني بتهم "إرهابية" تهدد إسرائيل ومواطنيها، ما يمكن ان يصبح أداة قياس للمساواة بين جرائم حرب ومقاومة مشروعة.

ولذا فمواجهة المشروع الأمريكي ليس خاصا بفصيل أو بعض فصائل بل هو جزء من معركة سياسية قانونية شاملة، لقطع الطرق على إحداث "انقلاب سياسي دولي" ضد المسار الفلسطيني.

وحدة الموقف "الآني" بين فتح وحماس من المشروع الأمريكي، جاءت عبر بيانات بعضها إيجابي" وبعضها "استعراضي"، لكن حماس كان عليها أن تذهب خطوات أكثر جدية من "تغريده ترحيبية" أطلقها د. أبو مرزوق، لتفتح خط اتصال مع بعثة أمين سر منظمة التحرير، بعيدا عن مشروعيته القانونية، تواصل لتنسيق المواقف عامة، ورسم تصور مشترك ما قبل التصويت.

أن يجري رئيس حركة حماس إسماعيل هنية حركة اتصالات واسعة دون أن يمر على رام الله، فتلك خطوة غير موفقة، وتشير الى "ضيق أفق عصبوي"، كان عليه أن يبدأ بمهاتفة مكتب رئيس السلطة محمود عباس وأمين سر تنفيذية المنظمة، ليؤكد ان حماس لا تقدر ما كان فحسب، بل تبحث تنسيقا خاصا بما سيكون.

الاتصال هنا ليس تنازلا من حماس لفتح، بل هو تأكيد أن التمثيل السياسي ليس رهنا للعبث في المرحلة الانقسامية، خطوة ربما يكون لها أثر يفوق كثيرا كل بيانات الكلام المفيد وغير المفيد.

أعطاب القيادات الفلسطينيّة

عبد الإله بلقزيز ـ الخليج ـ ٢٠١٨/١٢/٣

يلْحظ القارئ في تاريخ الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة، في الخمسين عاماً الأخيرة، فجْوتيْن لم تَهْتَدِ (الحركة تلك) إلى جسْرهما: فجوةٌ بين قيادات الحركة الوطنية تلك و(بين) جمهورها من المناضلين والمقاتلين والعاملين في مؤسساتها الاجتماعيّة والإعلاميّة والحركيّة (الفصائليّة)؛ وفجوةٌ بين الحركة الوطنيّة، ككلّ، والشعب الفلسطيني: تحت الاحتلال وفي مناطق اللجوء والشتات! وبيانُ الفجوة تلك أنه فيما يُبدي الجمهورُ المناضل للحركة الوطنيّة وجوهاً من الاستعداد للمواجهة والتضحية أكثر، ومن التمسّك الحازم بالحقوق الوطنيّة الثابتة في الوطن المغتصَب والمحْتَلّ، تُبدي القيادات تردّداً أو نكوصاً تجاه إجابة الميْل العامّ لقواعدها المناضلة، بل تظهر – أحياناً– وكأنها تكبح جِماحَها فتُجبِرُها على الانتظام تحت سقف القرار السياسيّ الرسميّ. على النحو عينِه؛ فيما يبدي الشعب الفلسطينيّ– حتى في أحلك ظروفه– الاستعداد للمزيد من التضحيات والمقاومة المستمرة للاغتصاب والاحتلال، لا تُتَرجِمُ حركتُه الوطنيّة – قيادةً وقواعد– إيقاع ذلك الاستعداد في عملها السياسيّ، حتى لا نقول إنها تقابِلُه بسياسات لا مفعول لها سوى التخذيل والتثبيط!

لا تتعلّق هذه الملاحظة بأوضاع هذه الحركة الوطنيّة في حقبة انكفاءَتها وتراجُعها وتنازلاتها، التي بدأت منذ مؤتمر مدريد (١٩٩١) و خاصةً، منذ توقيع «اتفاق أوسلو» (١٩٩٣) وقيام السلطة الفلسطينيّة في مناطق الحكم الذاتيّ (١٩٩٤)، بل هي تنطبق حتى على الحقبة التي شهدت على مدٍّ ثوريّ، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينيّة، بين انطلاقة الثورة (١٩٦٥) وخروج قوّاتها من بيروت، بموجب «اتفاق فيليب حبيب» (١٩٨٢)؛ وإنْ كان حجمُ الفجوة في الماضي (قبل أوسلو) أقلّ منه اليوم (بعد أوسلو). كما لا تتعلّق الملاحظة (إيّاها) بفصيلٍ بعينه دون آخر؛ بفصيلٍ كان ممسكاً بالمقاليد والأزِمّة، في مؤسسات الثورة والحركة الوطنيّة، مثل «حركة فتح»، مقابل فصائل أخرى معارضة، وأكثر راديكاليّة، مثل «الجبهة الشعبيّة»، و«ج.ش– القيادة العامَّة»، و«الصاعقة»، و«الجبهة الديمقراطيّة»،... وصولاً إلى «حماس» و«الجهاد الإسلاميّ»؛ وإنّما يتعلق الأمرُ فيها (الملاحظة) بالفصائل كافّة... في مراحل تطوّرها كافّة.

وما من شكٍّ في أنّ الأوضاع استفحلت، في العقديْن الأخيرين، بما لا قياس معه بين حاضر الحركة، وفصائلها، وماضيها. وليس مردّ ذلك الاستفحال إلى الشروط الجديدة، النابذة، التي تعمل في ظلّها القوى الفلسطينيّة وجمهورُها الحركيّ (شروط أوسلو وقيام سلطة لا سلطة لها على أراضيها!)، وإنما مردّها – أيضاً– إلى رحيل القيادات التاريخيّة للحركة وفصائلها (ياسر عرفات، جورج حبش، أبو جهاد، أبو إياد، الشيخ أحمد ياسين...)، وصعود قيادات جديدة تفتقر إلى الرأسمال الكاريزميّ، ولا تبدي كبيرَ احتفالٍ بما تريدُهُ جماهيرُها الحركيّة أو جماهيرُ شعبها، أو بما هي مستعدّة له لتحصيل حقوقها. واليوم؛ مع انتصار فكرة التفاوض وقواها، وحصار فكرة المقاومة ومَن تبقّى من قواها، يتعمّق الشرخ بين الحركة والشعب أكثر و داخل الحركة، بين

القيادات الفصائليّة والجمهور الحركيّ، ولا يبدو في الأفق من أملٍ في التصحيح والتدارُك، لأنّ هذيْن (التصحيح والتدارُك) غيرُ ممكنيْن في شروطٍ تَعَطَّل فيها المشروعُ الوطنيّ الفلسطينيّ وعُلِّق على مذبح الأوهام!

كان على القرار الفلسطينيّ، دائماً، أن يتحرّك تحت سقف القرار العربيّ؛ ليحظى بالاعتراف الرسميّ العربيّ. وكان عليه، دائماً، أن يتلقّى نتائج التناقضات العربيّة–العربيّة فيجاهد لئلاّ تؤثّر سلباً فيه، أو تدفعه إلى التمحور إلى جانب هذا الفريق أو ذاك، على نحوٍ يغامِر فيه بتحويل قضيّة فلسطين من موضوع إجماعٍ (عربيّ) إلى موضوع انقسامٍ يخسر فيه محيطه. وكان عليه أن يعيش من الدعم الماديّ العربيّ الرسميّ، وأن يكون عرضةً لإملاءات هذا وذاك ممّن يدعمونه. ثم كان عليه، دائماً، أن يحسب حساب التوازنات الإقليميّة والدوليّة، فلا يُقْدِم على سياساتٍ غيرِ قابلة للتصريف دوليّاً، (وخاصةً بعد اختفاء الراعي السوفييتيّ من خريطة القوّة)...إلخ. هذا كلّه صحيح، ولكنّه وجْهٌ من الصورة وليس الصورة كلَّها.

الوجه الثاني من الصورة أنّ القيادة الفلسطينيّة كانت تملك – في حقبةِ مدِّ الثورة– أن تفرض على القرار العربيّ سقفاً سياسيّاً أعلى ولم تفعل. كما أنّ قيادة الثورة أنفقت زمناً وجَهداً مجّانياً في إدارة تناقضات البلدان التي أقامت فيها مؤسّساتها (الأردن، لبنان)؛ ولم يخدم ذلك قضيّة فلسطين في شيء. ثم إنها استغرقت في تناقضاتها الداخليّة إلى حدّ الانجرار إلى صدامات مسلّحة، مزّقت الساحة الفلسطينيّة (في مخيمات الشمال اللبنانيّ والبقاع والهرمِل في صيف العام ١٩٨٣، وفي غزّة مع انقلاب «حماس» والانقسام)؛ ولم يخدم ذلك قضيّة فلسطين في شيء. وأخيراً، حين تُجوهِلت قضيّة فلسطين في السياسة العربيّة، أعرضت عن مطالبه، وتركتْه وحيداً يواجه الاحتلال بالحجارة والسكاكين والطائرات الهوائية، متمسّكةً بالتفاوض (مع مَن؟!)... ومتمسّكة بالسلطة: التي لا سلطةَ لها!

حرب إسرائيل القادمة.. من أي الساحات تبدأ؟

معاذ الحاج أحمد . ساسة بوست . ٢٠١٨/١٢/٢

ما إن انقضت السويعات الأولى من جولة التصعيد الأخيرة بين المقاومة الفلسطينية، والعدو الصهيوني، والتي تكبد خلالها الصهاينة ضربة مؤلمة حتى بدأت الأوساط السياسية والعسكرية الصهيونية على السواء تبكي على أطلال قوة الردع المفقودة للجيش الذي «لا يقهر»، حسب الدعاية الصهيونية التي أقيم على أساسها المشروع الصهيوني، وترغب بتجذيرها بوصفها قناعات ومعتقدات لدى الداخل والإقليم بتفوق الجندي الإسرائيلي، ورصانة منظومته الأمنية والاستخباراتية، وتطور قدرات بلاده التكنولوجية التي تضمن له الأمن ومواجهة حركات المقاومة الفلسطينية، والدول المناوئة للهيمنة والاستعمار الصهيوني في المنطقة العربية.

كانت ٤٨ ساعة أو دون ذلك بقليل كفيلة بنزع فتيل المواجهة، وإعادة تثبيت التهدئة التي أثبتت الجولات السابقة هشاشتها وسقوطها عند أي محك، في ظل استمرار الاحتجاجات السلمية المطالبة بإنهاء الحصار، والتي دخلت أسبوعها الرابع والثلاثين، رغم استشراء آلة البطش الصهيونية وارتقاء الشهداء، وتعرض الكثير من المشاركين لإعاقات كافة، ناهيك عن شح الأدوية الأساسية ووصول رصيدها إلى الصفر.

وضعت المواجهة الملتهبة أوزارها بسرعة تفوق تكهنات جميع المحللين السياسيين والعسكريين للشأن الصهيوني، إلا أن الآثار والنتائج العميقة لهذه المواجهة بدأت تلوح علامات فشلها فوق رؤوس قادة المنظومة الأمنية والعسكرية، وأظهرت مدى الهشاشة التركيبية للكابينت الصهيوني، وبحث معظمهم عن المناصب السياسية أكثر من بحثهم عن قارب نجاة يخرجهم من ورطاتهم المتلاحقة وهزائمهم المتتالية، وتهشم منظومة الردع التي هي الضمان المبدئي لبقاء المشروع الصهيوني على قيد الحياة.

باتت القيادة العسكرية والأمنية مقتنعة أن الجيش قد مُرِّغَ أنفه في تراب غزة، وجرى سحل كرامته في أزقتها ومخيماتها السامقة؛ فأعلن الأنوك «ليبرمان» استقالته من منصبه في اليوم التالي للمعركة؛ حفظًا لماء الوجه، ذاك الدب الروسي المنفلت العقال، الفاشل في جميع مواجهاته العسكرية، المجيد للصراخ والجعجعات الجوفاء لتسويق نفسه لليمين المتطرف في الكيان. ومن ثَمّة ألقى رئيس الوزراء الصهيوني «بنيامين نتنياهو» خطابَ ترهيب وتهويل للعب على حبل أمن إسرائيل، وإحراج أعضاء الائتلاف الحكومي بعدم مغادرة الكابينت واللحاق بوزير الحرب «ليبرمان» الذي يتطلع للعودة إلى الحكومة من بوابة رئاسة الوزراء؛ لا سيما بعد تهاوي شعبية «نتنياهو»، ومطالبة الكثير من الأوساط الشعبية باستقالته؛ بسبب فشله في معالجة معضلة غزة، وتوفير الأمن لمغتصبات الغلاف التي يبيت معظم ساكنيها في الملاجئ أكثر من مبيتهم فوق الأرض.

تستشعر دولة الكيان أنها تلقت إهانة كبيرة وجرحًا غائرًا من جراء الفشل والإخفاق في المواجهة الأخيرة مع حركات المقاومة في غزة، وتعرض سمعة الترسانة العسكرية الصهيونية لصدمة ميدانية قبل أن تنتقل مشاعر اليأس والإحباط إلى القيادة السياسية في تل أبيب، وهذا يستدعي بالضرورة التفكير السريع بعمل عسكري، أو فتح جبهة جديدة يمكن من خلالها إعادة الثقة والدفء لقوة الردع الصهيونية التي تآكلت تآكلًا كبيرًا في حروب

إسرائيل الأخيرة مع المقاومة الفلسطينية وحزب الله، وبالتالي تحسين شعبية نتنياهو المتمسك بمنصب رئاسة الوزراء.

ثَمّة تكهنات كثيرة عن وجهة إسرائيل التالية وحربها القادمة التي أصبحت تلوح في الأفق، في الوقت الذي يتعرض فيه «نتنياهو» لانتقادات شعبية واسعة ومظاهرات عارمة غصت شوارع تل أبيب. لكن يبدو من المستبعد أن يفكر صانع القرار الصهيوني في هذه المرة بتوجيه ضربة انتقامية لغزة، لا لأن إسرائيل لا تستطيع ضربها بقوة نارية فتاكة يمكن أن تحدث ضغطًا على المقاومة، وإنما لقناعة الكثير من القادة الأمنيين والسياسيين أن أداء الجيش الإسرائيلي ضعيفٌ جدًا في الحروب غير النظامية التي تشبه إلى حد كبير حرب العصابات، وعدم قدرة المنظومة الاستخبارية الصهيونية على تكوين بنك أهداف جدير باشتعال حرب رابعة يمكن أن تقوض القدرات العسكرية لحركات المقاومة. كذلك وأن التجارب السابقة أثبتت أن إسرائيل لا تحتمل الحروب طويلة الأمد؛ بسبب هشاشة العمق الجغرافي والديموغرافي للكيان، ووقوع جميع البلدات الصهيونية تحت مرمى صواريخ المقاومة.

إزاء التطورات والمعطيات هذه، أعتقد أن إسرائيل تفكر هذه المرة بشن حرب خاطفة على إيران، أو استهداف بعض المواقع المحددة لحزب الله في لبنان وسوريا، وقد بدأت أمائر هذه النوايا تتضح في الأيام القليلة الماضية بعودة استهداف الطيران الحربي الصهيوني لمواقع الحرس الثوري الإيراني ومعسكراته في سوريا، بعد توقف دام زهاء شهرين ودخول موسكو على خط المواجهة.

من المرجح أن صانع القرار الصهيوني يفكر في هذه المرحلة الصعبة بتوجيه ضربة عسكرية لمنشآت عسكرية ودفاعية واستراتيجية في إيران على غرار عملية «أوبرا» التي استهدفت مفاعل تموز النووي في العراق عام ١٩٨١، وأدت إلى تدميره بالكامل، وقد بررت إسرائيل هجومها آنذاك برغبة نظام صدام حسين إنتاج أسلحة نووية لأغراض عسكرية. فمن المعقول أن تستثمر إسرائيل حالة التقارب الكبير بينها وبين الكثير من الدول العربية لتحقيق هذا الهدف، وتباشر بتوجيه ضربة جوية خاطفة لإيران لا تزيد على بضعة أيام، وتضرب الأفعى في عقر دارها بعد أن بدا واضحًا لدى الأوساط الأمنية والسياسية في إسرائيل وصول أسلحة وصواريخ نوعية للمقاومة الفلسطينية، والتي أفصحت عن بعضها في المواجهة الأخيرة؛ لا سيما الصواريخ التي أعلن الجهاد الإسلام دخولها في المعركة الأخيرة، وأظهرت قدرة تدميرية كبيرة دفعت القيادة السياسية في إسرائيل إلى الموافقة على تثبيت الهدنة منذ السويعات الأولى.

لربما تكون الجبهة الشمالية في دائرة الاستهداف الصهيوني المحتمل، وإن كان الهجوم الجوي المباشر على إيران أكثر ترجيحًا في هذه الظروف التي تشهد فيها إسرائيل الكثير من الإرباك السياسي والتخبط الأمني، وبحث حكومة الاحتلال عن مخرج لاستيعاب نزيف الصدمة الأخيرة. ومع أن «نتنياهو» أكد في خطابه التهويلي أن إسرائيل في أوج معركة معقدة لم تنتهِ في الجبهة الجنوبية، إلا أنه أظهر الكثير من الحذر في المواجهة الأخيرة، وعدم الرغبة في إطلاق العنان للجيش بتنفيذ اجتياح واسع لقطاع غزة، وإن كانت فرضية قيام إسرائيل باغتيال

شخصية سياسية بارزة في المقاومة الفلسطينية ما زالت قائمة؛ الأمر الذي سيقود إلى تفجير الأوضاع من جديد، واشتعال جولة محدودة من المواجهة قصيرة الأجل تنتهي بدخول الوسيط المصري على خط الأزمة.

أيًّا كانت التكهنات، فلا بد أن تكون المقاومة الفلسطينية حاضرة في الميدان، وجاهزة لأسوأ الاحتمالات، ومستعدة لأي غدر محتمل يمكن أن يقدم عليه «نتنياهو» لترجيح حظوظه في الانتخابات الإسرائيلية المقبلة. لا نبغي من وراء ذلك الترويع والتهويل، وإنما ضرورة الاستعداد لأكثر السيناريوهات قسوة، فلربما كان الهدف من المناورات الإعلامية والسياسية التي يطلقها قادة الكيان هو التمويه على النوايا الانتقامية للعدو من غزة، ودفع المقاومة إلى الاسترخاء والركون، وبالتالي نجاحه لا قدر الله في اقتناص فريسته التي يرغب أن يبدأ بها حربه المقبلة.

من يحمي من؟

معين الطاهر . العربي الجديد . ٢٠١٨/١٢/٣

أجاب الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، في مقابلة لافتة مع صحيفة واشنطن بوست، عن سؤال يتعلق ببقاء القوات الأميركية في الشرق الأوسط، ذاكراً أنّ سبب بقائها هو النفط الذي أخذت أهميته بالتضاؤل بالنسبة للولايات المتحدة، لأنّ معدل الإنتاج الأميركي منه في الوقت الحالي أكبر من أي وقت مضى، مؤكدًا أنّ الولايات المتحدة "قد تصل فجأة إلى نقطةٍ لن نحتاج فيها إلى البقاء هناك"، وأنّ ذلك قد يدفع بلاده إلى الانسحاب من المنطقة، قبل أن يضيف أنّ ثمّة "سببًا واحدًا للبقاء، هو إسرائيل" وحمايتها، بعد أن تضاءلت أهمية نفط المنطقة بالنسبة للولايات المتحدة.

يثير هذا التصريح تساؤلات شتى عن الهدف المعلن منه، وعن ربط استمرار تموضع القوات الأميركية في المنطقة، بهدف حماية إسرائيل، وممن هذه الحماية؟ ولماذا على الولايات المتحدة القيام بها؟ وهل فعلًا تحتاج إسرائيل لهذه الحماية، وهي تعتبر نفسها أقوى قوة عسكرية في الشرق الأوسط؟ وهل تضاءلت أهمية النفط الشرق الأوسطي إلى درجة أنّ الإدارة الأميركية لم تعد يعنيها حمايته، والسيطرة عليه، والتحكم بأسعاره وعائداته المالية؟ وما هي النقطة التي إن وصل إليها لن يحتاج بعدها لإبقاء قواعده العسكرية في المنطقة؟

في الوقت الراهن، تعتمد الولايات المتحدة على إنتاجها من النفط الصخري، لزيادة مخزونها من النفط، والاستغناء عن مصادره الخارجية. وتبلغ كلفة إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة من ٣٠ دولاراً إلى ٦٠ دولاراً، بحسب مناطق إنتاجه. وفي المتوسط، تتراوح هذه الكلفة ما بين ٣٥ – ٤٠ دولاراً أميركيًّاً للبرميل. وقد انخفضت تكلفة الإنتاج في الأعوام الأخيرة نتيجة التطور التكنولوجي.

تعني هذه المعادلة أنّ للولايات المتحدة مصلحة في استمرار التحكم بسعر برميل النفط العالمي، بحيث لا يقترب من كلفة إنتاج البرميل الصخري، فلا ينخفض عن سعر ٤٠ دولاراً للبرميل، وإلا فقد جدواه الاقتصادية، وتعرّضت الاستثمارات الأميركية الضخمة في هذا المجال للانهيار، إذ لا تتعلق أهمية النفط للولايات المتحدة باكتفائها الذاتي منه فحسب، بل وبقدرتها على التحكّم بأسعاره، وبتوجيه الجزء الأكبر من عائداته، لما له من تأثير على الاستثمار وأسواق المال العالمية، وعلى استمرار تحكّمها بأسواقه وبتوزيع إنتاجه، بل وباستخدامه أداة ضغط، مثلما حدث مع إيران ومع العراق.

سيبقى الاهتمام بالنفط أولوية لمصالح الولايات المتحدة، سواء حققت اكتفائها الذاتي منه أم لم تتمكّن من ذلك، إلّا أنّ ثمة سؤالًا عن سبب إقحام ترامب لهدف حماية إسرائيل ضمن أوليات الانتشار العسكري الأميركي في المنطقة، بل وباعتباره هذا الهدف هو السبب الوحيد لذلك الانتشار، بعد زعمه بتضاؤل أهمية النفط الشرق أوسطي للولايات المتحدة، وهو سؤالٌ يبدو ملحًّا ستحاول المقالة الإجابة عنه ضمن هذا السياق.

عُرفت إسرائيل منذ قيامها بأنها مخلب قط للمصالح الاستعمارية في المنطقة، وتتمثل مهمتها الرئيسة في القيام بدور شرطي المنطقة الذي يحمل عصا غليظة، ويهدّد جميع محاولات الإفلات من الهيمنة الغربية المباشرة.

أدّت إسرائيل هذا الدور بكفاءة عالية، فقد كان عدوانها على مصر عام ١٩٥٦ ذريعة الحرب التي شنّتها بريطانيا وفرنسا ضدّ جمال عبد الناصر، بعد تأميمه قناة السويس في ما عُرف باسم العدوان الثلاثي. ومارست سياسة الردع عند محاولات تمرير حلف بغداد، وساهمت هذه السياسة في حماية بعض الأنظمة العربية من تغييرات محتملة في حينه. وحلق الطيران الصهيوني على ارتفاع منخفض فوق المدرعات السورية التي اجتازت الحدود الأردنية في حوادث أيلول/ سبتمبر عام ١٩٧٠. ودعم الصهاينة الحركات الانفصالية، مثل الحركة الكردية في العراق. كما شكّل التدخل الإسرائيلي المباشر، كما في عدوان عام ١٩٥٦، أو عبر التلويح بهذا التدخل، عاملًا رئيسًا في سياسة الردع الهادفة إلى منع إحداث متغيراتٍ جذرية في المنطقة، والمحافظة على المصالح الغربية فيها.

لكنّ الرياح سارت على عكس ما تشتهي السفن الصهيونية عام ١٩٩٠ عند اجتياح العراق للكويت. يومها لم يكن بمقدور هذا الكيان أن يتدخّل، واضطرت الولايات المتحدة أن تحشد أكثر من نصف مليون جندي نقلتهم جوًا وبحرًا، وأن تقيم تحالفًا دوليًا استُثنيت منه إسرائيل، لإرغام النظام العراقي على الانسحاب من الكويت، وأن تشنّ الحرب عليه مباشرةً بجنودها وعديدها وعتادها. ولم يقف الأمر عند هذا الحدّ، بل تعدّاه إلى منع إسرائيل من الردّ على الصواريخ العراقية المحدودة التي أُطلقت باتجاهها، وتجنبت الولايات المتحدة استخدام المجال الجوي للعدو الصهيوني في تحرّكاتها العسكرية، وامتنعت أيضًا عن استخدام مخزونها من العتاد لديه، حتى لا تثور أدنى شبهة بمساهمة إسرائيلية ما في هذه الحرب، وكان أقصى ما فعلته الولايات المتحدة أن أرسلت بطاريات صواريخ باتريوت بأطقم أميركية لحمايتها.

منذ عام ١٩٩٠، انهارت تمامًا نظرية الشرطي الإسرائيلي، وفقدت إسرائيل دورها المأمول في المنطقة العربية. وأصبح لزامًا على القوى الإمبريالية أن تتدخل مباشرة في حال تعرّض مصالحها للخطر.

هل ثمّة رابط بين تصريح ترامب وما يجري من تطبيع لبعض الأنظمة العربية الرسمية مع إسرائيل، والسعي إلى إقامة تحالف مشترك معها ضدّ أخطار داخلية وإقليمية قد تتهدد هذا البعض؟ أغلب الظن أنه يأتي ضمن هذا السياق، وضمن إعادة تأهيل إسرائيل لدور شرطي المنطقة من جديد، وهي رسالة باتجاهين؛ الأول موجّه لدول المنطقة بأنّ ثمّة متغيرات في السياسة الأميركية، وأنّ بقاء القوات مرتبطٌ بمدى الحماية التي تقدمها لإسرائيل، وعلى هذه الدول كي تشمل نفسها بمظلة هذه الحماية، بعد زوال ما كان سببًا لها، أن تعمّق من علاقتها بإسرائيل. أما الاتجاه الثاني، فموجّه نحو إسرائيل ذاتها، ومفادُه بأنّ ثمة فراغًا أمنيًا قد ينشأ في المنطقة، إذا ما انسحبت القوات الأميركية، وأنّ على إسرائيل أن تملأ هذا الفراغ، وتعود إلى دورها الذي فقدته، ولكن بدعم مباشر من الولايات المتحدة التي تهيئ لها الظروف، كي تكون جزءًا من نسيج المنطقة.

ولأنّ ترامب رجل الصفقات، فإنّ ثمة ثمنًا على إسرائيل أن تدفعه، وهو الانخراط في الحروب التي تتطلبها المصالح الأميركية في منطقتنا، أكان ذلك باتجاه حماية حلفاء الولايات المتحدة، أم الانخراط في حروبٍ مباشرة تصبّ في الاتجاه ذاته، وتخدم تمرير صفقة القرن، كما تعزّز العقوبات التي فرضتها على إيران، عبر مواجهتها في الأطراف، لتقليص حجم نفوذها. وهو هدف ينسجم مع الطموح الصهيوني للتوسع والسيطرة.

ضمن سياسة المغامرة الأميركية، ومحاولة فهمها والتنبؤ بنتائجها، لا تبدو هذه التصريحات بأنها مقدمة لترك منطقتنا لإرادة أهلها، عبر سحب القوات الأميركية الموجودة فيها، بقدر ما هي تأجيج لصراعات، وإشعال لحروب، قد لا يمرّ زمن طويل حتى تندلع شرارتها.

بشرى ترامب.. إسرائيل سترحل!

محمد سيف الدولة ـ الخليج الجديد ـ ٢٠١٨/١٢/٣

ربما لم يدرك ترامب حين ادلى بتصريحاته الاخيرة عن أهمية السعودية لوجود (إسرائيل)، وسؤاله الصريح للراى العام الأمريكي، هل تريدون (إسرائيل) ان ترحل!

لم يدرك انه إنما أكد قناعة فلسطينية وعربية راسخة منذ عقود طويلة، لطالما نفاها وشكك فيها "الصهاينة اليهود والأمريكان والاوروبيون والعرب"، وهى ان الكيان الصهيونى إلى زوال ان عاجلا ام آجلا وأن فلسطين سيتم تحريرها من بحرها الى نهرها فى يوم من الأيام، نأمل ان يكون قريبا، وفقا لسنن ونواميس التاريخ التى لم تشذ أبدا وهى أن الاستعمار حتما الى زوال ولو بعد حين.

اعتراف أمريكي ومن اعلى مستوى ومن ارفع مسئول هناك، بان بقاء إسرائيل ووجودها مرهون ومرتبط بعوامل من خارجها وليس من عناصر القوة والاستقرار داخلها.

وهو على العكس تماما من كل ما مرت به الامم والقوميات والمجتمعات البشرية الطبيعية والمستقرة، اذ ان اختصاص الشعوب بأراضيها وأوطانها وقدرتها على الدفاع عنها ضد اطماع الجماعات والأمم والقبائل والقوميات الاخرى ونجاحها فى صد كل الغزوات العدوانية واحدة تلو الاخرى هو الذى يصنع الأمم، ويجعل العالم كله يعترف لشعب ما بانه المختص الوحيد بالارض التى يعيش عليها دونا عن غيره من الشعوب الأخرى.

وهو الأمر الذى حدث مع أمم كثيرة على مر التاريخ، من ضمنها الأمة العربية، التى بدأت فى التشكل والتكوين مع الفتح العربى الاسلامى، واستطاعت ان تحتضن وتصهر وتهضم كل الجماعات والأقوام والقبائل والشعوب التى كانت تعيش على هذه الارض من قبل.

ولكنها كانت عاجزة عن الاختصاص باوطانها بسبب عجزها عن الاستقلال عن الاحتلال الاجنبى القادم من اوروبا لما يقرب من ألف سنة متصلة، من أول الاسكندر الأكبر ٣٣٢ ق.م وحتى نهاية الاستعمار البيزنطى ٦٤٢ مثل الحالة فى مصر على سبيل المثال.

ومنذ ظهرت للوجود هذه الامة العربية الوليدة، عجزت كل الامم والدول والامبراطوريات الاستعمارية الاجنبية عن انتزاع هذه الارض الطيبة من الشعوب العربية على مر الاجيال، ففشلت الحملات الصليبية وهزمت وعادت من حيث أتت ١٠٩٦-١٢٩١. وكذلك فشل الاحتلال الاوروبى للاقطار العربية ورحيله بعد اقل من قرنين من الزمان على بداية حملته الاستعمارية على ايدى نابليون بونابرت عام ١٧٩٨.

بينما لا نزال حتى يومنا هذا نقاوم الحملة الاستعمارية الجديدة التى بدأت بعد الحرب العالمية الثانية والمتمثلة فى الاستعمار الأمريكي وقاعدته الاستراتيجية المسماة بإسرائيل، وسيفشلون ويرحلون كغيرهم وكاسلافهم باذن الله.

نعم نحن نعلم هذه الحقيقة علم اليقين، حقيقة زوال (إسرائيل) واسترداد فلسطين، ولكن هذه المرة شهد شاهد من اهلها. ولذلك فان شهادة ترامب لا تكمن قيمتها فى انها كشفت امرا جديدا أو مجهولا، وانما فى انها ترفع الغطاء

وتسقط كل الحجج والذرائع عن حكامنا العرب وعن كل النظام الرسمى العربى الخاضع والمستسلم الذى يكذب ويدعى منذ سنوات طويلة بانه:

((لا قبل لنا بإسرائيل وانه لا معنى للتمسك الاحمق بعدم الاعتراف بشرعيتها فهى امر واقع شئنا ام ابينا وهى دولة عضو فى الامم المتحدة، تحظى باعتراف وعلاقات دبلوماسية مع غالبية دول العالم، وانه لا امل لنا فى مواجهتها والقضاء عليها وليس امامنا سوى الصلح والسلام معها، فمن ذا الذى يستطيع ان يقاتل امريكا)).

وهذه الجملة الاخيرة قالها صراحة الرئيس الراحل انور السادات بعد حرب ١٩٧٣، ويكررها من بعده تلاميذه وخلفاؤه من الحكام العرب والمصريين (١٩٧٩-٢٠١٨).

وعودة الى ترامب ورغم كل العداء والكراهية اللذان يكنهما لنا ورغم كل اعتدائاته علينا وعلى حقوقنا ومقدساتنا، الا انه اعترف بما حاول اوباما واسلافه من رؤساء امريكا انكاره؛ اتتذكرون خطاب اوباما فى جامعة القاهرة فى الرابع من يونيو عام ٢٠٠٩ حين قال ان إسرائيل باقية لن تختفى ولن تزول، وعلى كل من يتصور غير ذلك ان يتخلى عن اوهامه.

ولم يكن ترامب هو اول من يقر بهذه الحقيقة من معسكر الاعداء، فهناك كثيرون اكدوها من قبله، ربما يكون اشهرهم هو الصهيونى الالمانى الاصل "أبراهام بورغ" الرئيس الاسبق للكنيست الإسرائيلى ١٩٩٩-٢٠٠٣ وكان والده هو يوسف بورغ مؤسس حزب المفدال (الحزب القومى الدينى). ولقد قدم "بورغ" نصيحة الى كل يهودى يعيش فى (إسرائيل) بأن يسارع الى التزود بجواز سفر أجنبى استعدادا للرحيل، ولقد طبق هذه النصيحة بالفعل على نفسه، فحصل على جواز سفر فرنسى بجوار جوازه الإسرائيلى.

والامثلة كثيرة.

لم يكتفِ ترامب بما قاله فى سياق دفاعه عن السعودية وبن سلمان، بل كرر ذات المعنى فى تصريحات تالية لصحيفة الواشنطن بوست، حين قال بالنص:

«هل سنبقى فى تلك المنطقة؟ هناك سبب واحد للبقاء هو إسرائيل... النفط كسبب (للبقاء) تتضاءل اهميته، لان انتاجنا منه فى الوقت الحالى اكبر من اى وقت مضى».

وهو ما يعنى مرة اخرى ان وجود وبقاء الكيان الصهيونى المسمى بإسرائيل مرهون بوجود امريكا فى المنطقة، أى مرهون بعوامل وبموازين قوى وبترتيبات امنية موجودة خارجها وليس داخل كيانها الباطل والغريب والشاذ والعاجز عن الاندماج فى المنطقة والملفوظ من كل شعوبها.

جذور جريمة قتل خاشقجي: الصراع الوحشي داخل آل سعود

ديفيد إغناتيوس (*) صحيفة "واشنطن بوست" . ٢٠١٨/٨/٣

يقف وراء جريمة قتل جمال خاشقجي الوحشية صراع على السلطة داخل العائلة المالكة السعودية، ساهم في تغذيتها جنون ارتياب وتهور ولي العهد محمد بن سلمان. في نهاية المطاف، أدى هذا الغضب الرائج في البلاط الملكي إلى مقتل أحد صحافيي "واشنطن بوست" وبتر أعضائه. بدأت المشاهد الافتتاحية لهذه العداوة العائلية في يناير ٢٠١٥ داخل جناح مستشفى كبار الشخصيات في الرياض، وكان الملك عبد الله، حينها، على فراش الموت.

ووفقاً لسعودي كان في المستشفى آنذاك، فإنّ أبناء عبد الله وحاشيته أجّلوا لفترة وجيزة إبلاغ خليفته الملك سلمان بأنّ المنية قد وافت الملك، ربما كانوا يأملون في إحكام السيطرة على أموال البلاط الملكي والحفاظ على المناصب القوية لأفراد العائلة من فرع الملك عبد الله.

وصف لي هذه الدراما الواقعية سعوديون بارزون وخبراء أميركيون وأوروبيون في سلسلة من المقابلات التي أُجرِيَت في الولايات المتحدة والخارج في خلال الأسابيع التي تلت وفاة خاشقجي. كان لدى هذه المصادر معرفة مباشرة بالأحداث، ولكنهم طلبوا عدم الكشف عن هوياتهم لأن القضية تتعلق بمسائل دولية حساسة. تم التأكد من صحة هذه المعلومات عن طريق مصادر أميركية مطّلعة.

إليكم الخلاصة التي توصل لها الخبراء الأميركيون والسعوديون الذين راجعوا النتائج الاستخباراتية: قُتِلَ خاشقجي على يد فريق أرسله البلاط الملكي في الرياض كان جزءاً من قوة العمل السريع التي نُظِّمَت قبل هذه العملية بـ١٨ شهراً. مقالات خاشقجي الاستفزازية وعلاقاته بقطر وتركيا جعلت ولي العهد الذي يستبد بشكل متزايد يشعر بالإهانة، وأصدر أمراً بـ"إعادته" في يوليو ٢٠١٨، وهو أمر لم تُدرِك الاستخبارات الأميركية معناه إلا بعد ثلاثة أشهر عندما اختفى خاشقجي في إسطنبول.

راقبت الولايات المتحدة هذه الحرب الطاحنة عن كثب. أصبح صهر الرئيس ترامب ومستشاره، جاريد كوشنر، مستشاراً مقرباً من ابن سلمان. زار كوشنر ابن سلمان في أواخر أكتوبر ٢٠١٧ خلال رحلة خاصة. لم يكشف أي من الطرفين عن تفاصيل محادثاتهما، ولكن من الوارد أنّهما ناقشا مكائد العائلة المالكة. بعد مرور أسبوع على زيارة كوشنر، دبّر ابن سلمان ما يرقى إلى انقلاب داخلي يوم الرابع من نوفمبر واعتقل أكثر من ٢٠٠ شخص بين أمراء سعوديين ورجال أعمال واحتجزهم في فندق ريتز كارلتون في الرياض. خَطَّطَ أقرب المقربين من ابن سلمان في البلاط الملكي بعناية لهذه الاعتقالات.

تَصَدَّر الابن الطموح للملك الراحل الأمير تركي بن عبد الله قائمة أعداء ابن سلمان في انقلاب ريتز كارلتون، وكان قد أعرب في وقت سابق إلى معارفه الأميركيين والصينيين عن مخاوفه من القرارات المتهورة التي اتخذها ابن سلمان. لا يزال تركي رهن الاحتجاز وتوفي كبير مساعديه العسكريين اللواء علي القحطاني بسبب احتجازه في الفندق في العام الماضي.

*** صراع على الخلافة:**

بدأت دسيسة القصر في مطلع يناير ٢٠١٥ عندما تدهورت الحالة الصحية للملك عبد الله حيث قالت تقارير إخبارية إنّ الأطباء شخّصوه بمرض سرطان الرئة في العام السابق. هرعت به طائرة هليكوبتر من معسكره الصحراوي في روضة خريم إلى جناح كبار الشخصيات في مستشفى الحرس الوطني في الرياض محاطاً بأبنائه ومساعديه في القصر. عندما دخل الملك في غيبوبة حاول الديوان الملكي أن يُبقي مرضه القاتل سراً في وقت طغى فيه التكهن حول مآلات الخلافة، بما في ذلك احتمال أن يصبح ابن الملك ورئيس الحرس الوطني متعب ملكاً.

عندما وصل ولي العهد آنذاك الأمير سلمان إلى المستشفى في ٢٣ يناير وطالب: "أين أخي؟"، أخبره رئيس الديوان الملكي وحامي أموال العائلة خالد التويجري أنّ عبد الله "يستريح". الواقع أنّ عبد الله كان قد توفي بالفعل وفقاً لسعودي كان حاضراً في المستشفى حينئذ وطلب عدم ذكر اسمه. غضب سلمان عندما علم بالحقيقة، وترددت أصداء ضربات قوية في ممر المستشفى عندما صفع الملك الجديد رئيس الديوان الملكي المخلوع. اعتُقِلَ التويجري ونُقِلَ إلى فندق ريتز كارلتون في نوفمبر ٢٠١٧، وهو الآن تحت رهن ما يوصف بالإقامة الجبرية بعد سداد الجزء الأكبر من الأموال التي اختلسها في عهد الملك عبد الله، بحسب ما ذكرت المصادر السعودية.

كان أفراد العائلة المالكة يتجسسون على بعضهم البعض عندما بدأ الصراع على الخلافة يلوح في الأفق. وصف أحد أبناء الملك عبد الله عملية التنصت على هواتف العديد من كبار الأمراء. كما اشترى معسكر عبد الله جهازاً صيني الصنع يمكنه الكشف سرياً عن رموز الدخول للهواتف الواقعة في نطاق ١٠٠ ياردة من دون الحاجة للوصول إلى الهواتف مباشرة. كانت أجهزة المراقبة مخبأة في منافض السجائر وغيرها من القطع المتناثرة حول القصور في الرياض من أجل التقاط المؤامرات السياسية والإشاعات.

أحد أعضاء الحاشية الذين ساعدوا الملك سلمان وابنه محمد على تعزيز سلطتهم خلال تلك الأشهر الأولى كان سعود القحطاني، محام وعضو سابق في القوات الجوية يميل للقرصنة الإلكترونية ووسائل الإعلام الاجتماعي. كان معسكر سلمان يشك في ولاء القحطاني في أول الأمر لأنه كان أحد مساعدي التويجري في البلاط الملكي منذ أوائل العقد الأول من القرن الحالي. وقد تعرّض القحطاني للاستجواب والضرب في الأيام الأولى بعد تولّي سلمان مقاليد الحكم، بحسب قول شخص من داخل القصر. لكنه سرعان ما أثبت ولاءه لابن سلمان بقوة. بصفته مديراً لمركز الدراسات والشؤون الإعلامية في البلاط الملكي، كان القحطاني يثير هواجس ابن سلمان الدائرة حول منافسين محتملين ومخططين لانقلاب متوقع. بدأ القحطاني بجمع أسلحة إلكترونية لاستخدامها بالنيابة عن ابن سلمان.

في يونيو ٢٠١٥، اتصل القحطاني بمجموعة إيطالية غامضة تُعرَف باسم "فريق القرصنة" للحصول على أدوات إنترنت سرية. في ٢٩ يونيو ٢٠١٥، راسل القحطاني زعيم فريق القرصنة قائلاً: "إنّ الديوان الملكي السعودي (مكتب الملك) يود أن يكون في تعاون مثمر معكم وأن يطور شراكة طويلة وإستراتيجية". خلص المحققون

السعوديون والأميركيون إلى أنّ القحطاني، بصفته قائد العمليات المتعلقة بالمعلومات، ساعد في تنظيم جريمة قتل خاشقجي.

بدأ فريق الملك سلمان بلعب السياسة العائلية الصارمة منذ الأسبوع الأول لتوليه السلطة. في أواخر يناير، عزل مرسوم ملكي اثنين من أبناء عبد الله، تركي ومشعل، من منصبيهما كحاكمَين لإمارتَيّ الرياض ومكة على التوالي. تركت الإطاحة بهما جروحاً لم تلتئم. نُصِّبَ محمد بن سلمان ذو التاسعة والعشرين آنذاك وزيراً للدفاع، وعُيِّنَ الابن المرن لوزير الداخلية السابق، والشخص القوي والمفضل لدى وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية محمد بن نايف نائباً لولي العهد الأمير مقرن، ورئيساً سابقاً متواضعاً للاستخبارات السعودية.

أحكم سلمان وابنه محمد سيطرتهما في أبريل ٢٠١٥. أُطِيحَ بمقرن كولي للعهد ليحل محله محمد بن نايف (قدم الملك يختاً فاخراً اسمه "سولاندج" يبلغ طوله ٢٨٠ قدماً كهدية وداع لمقرن بعد عام من عزله، بالإضافة إلى منحه امتيازات أخرى، وفقاً لسعودي كان على اطلاع بهذه المعاملات)، وأصبح ابن سلمان نائباً لرئيس مجلس الوزراء وانضم رسمياً إلى تسلسل الخلافة.

على الرغم من أنّ ابن سلمان لم يكن يبلغ سن الثلاثين حتى ذلك الحين، إلّا أنّه كان أميراً ماكراً بالفعل، وقد شجّعه نائب ولي عهد الإمارات العربية المتحدة محمد بن زايد وكبير مسؤولي الاستخبارات الإماراتية الشيخ طحنون الذي زار يخت ابن سلمان مراراً وتكراراً في عطلة نهاية الأسبوع في خلال السنة الأولى تلك. كان ابن سلمان قد اكتسب سمعةً في الرياض كشخص سريع الغضب، حيث قام في صغره بترهيب مسؤول تسجيل الأراضي الذي كان يعيق نقل الملكية التي كان يريدها الأمير الشاب بإرسال رصاصة له كرسالة تحذير.

كان يفترض أن ينتبه المراقبون إلى علامتي تحذير في سبتمبر ٢٠١٥ كشفتا أنّ ابن سلمان "كان أميراً سعودياً يمكنه إعادة إنعاش المملكة أو إسقاطها في الهاوية"، كما جاء في أحد العناوين الرئيسية لإحدى مقالاتي المنشورة عام ٢٠١٦. سافر السفير الأميركي السابق لدى الرياض، جوزيف ويستفال، إلى جدة في ذلك الشهر، حيث خطط لمقابلة محمد بن نايف، ولكن أُعيدَ توجيه في المطار وأُرسِل لمقابلة ابن سلمان بدلاً من ذلك – كان ذلك بمثابة تلميح بشأن هوية من يدير الأمور حقاً.

في الشهر ذاته، زار مسؤول استخبارات سعودي مكث في منصبه لفترة طويلة يدعى سعد الجبري مدير "سي آي أيه" آنذاك جون برينان في واشنطن في خلال زيارة شخصية للبلاد. الجبري، مستشار مقرب لمحمد بن نايف، لم يخبر سلمان عن تلك الرحلة. فُصِلَ الجبري من عمله فور عودته للبلاد، والآن يعيش في المنفى.

لم تكن تلك الاجتماعات مؤامرة سرية كما تصورها ابن سلمان. على مدى عدة أيام في مايو ٢٠١٦، التقى الأمير تركي بن عبد الله وأقرب مستشاريه رجل الأعمال السعودي، طارق عبيد، بمجموعة من مسؤولي وكالة "سي آي أيه" ووزارة الخارجية السابقين في جناح في فندق "فورسيزونز" في حي جورجتاون. رافقهم المستشار العسكري وحامي تركي وأبناء الملك الراحل عبد الله اللواء علي القحطاني، الرجل الذي سينتهي به الحال ميتاً في نهاية المطاف بعد عام من الزيارة واحتجازه في فندق ريتز كارلتون في الرياض.

وصف عبيد في أثناء مقابلة أُجرِيَت معه معارف تركي أيام شهر مايو ٢٠١٦ في واشنطن على هذا النحو: "كان الهدف من جولة الاجتماعات هو الحصول على تقييم إستراتيجي حول وجهات النظر الأميركية تجاه المملكة ومكانتها من خلال مسؤولي الدفاع والأمن القومي الأميركيين المطّلعين".

جاء ابن سلمان إلى واشنطن الشهر التالي في يونيو ٢٠١٦ للاجتماع بالرئيس باراك أوباما ومسؤولين آخرين. حتى ذلك الحين، كانت الإدارة محايدة بشكل مدروس وسط التوتر المتصاعد في أوساط العائلة المالكة، على الرغم مما كان يبدو كما لو أنه مسار تصادمي بين ولي العهد ونائبه. لكن أوباما أُعجِبَ بالرسالة والطاقة التي جلبها ابن سلمان إلى أجندته الإصلاحية. وبعد زيارة يونيو، كانت الولايات المتحدة تميل نحو المصلح العصبي الشاب.

(...)

ابتداءً من ربيع عام ٢٠١٧، أنشأ السعوديون برنامجاً سرياً لخطف المنشقّين واحتجازهم في مواقع سرية، وفقاً لخبراء أميركيين وسعوديين مطّلعين. اشتمل البرنامج على «فريق نمور» خاص يعمل بالتنسيق مع مركز الدراسات والشؤون الإعلامية في البلاط الملكي برئاسة القحطاني. ساعد مستشار آخر لابن سلمان يُدعى تركي الشيخ في الإشراف على مواقع الاستجواب، وفقاً للخبراء الأميركيين والسعوديين.

وقد اكتسب الانقلاب الداخلي الذي دبّره ابن سلمان زخماً خلال العام الماضي، حيث بدأ يخشى ولي العهد على حياته. في يونيو ٢٠١٧، خُلِعَ محمد بن نايف من منصبه وليا للعهد بطريقة مُذِلَّة واستُبدِلَ بابن سلمان. في شهر نوفمبر، بعد أسبوع من زيارة كوشنر، اعتقل ابن سلمان أعداءه من الأمراء الملكيين، بدءاً بتركي بن عبد الله واحتجزهم في فندق ريتز كارلتون.

اعتقلت عدة ناشطات سعوديات في مجال حقوق المرأة في مايو ٢٠١٨، أي قبل شهر واحد فقط من إلغاء ابن سلمان الحظر المفروض على قيادة النساء للسيارة. يقول منتقدو ابن سلمان إنّ ولي العهد لم يرغب في أن تحصل الناشطات على فضل إصلاحاته. كانت إحدى الناشطات مصدومة جدا إزاء معاملتها القاسية، حتى إنها حاولت الانتحار، وفقاً لأحد الناشطين في مجال حقوق الإنسان، الذي نقل أنّها حاولت شق معصمَيها بشفرة حلاقة.

*** جنون ارتياب وحشيّ:**

المزعج حول قصة التنافس العائلي هذه هو أنّها ساعدت في إثارة جنون الارتياب الذي أدى إلى وفاة خاشقجي. ويبدو أن العملية نظمت من قبل خلية خاصة داخل البلاط الملكي، حيث كان القحطاني مشرفاً رئيساً وليس من قبل الاستخبارات، وهذا يُطَمئِن المسؤولين الأميركيين الذين ينظرون للحميدان وزميله رئيس جهاز الأمن الداخلي (المباحث) عبد العزيز الهويريني قوتَين محتملتَين تدفعان للاستقرار.

أوقف المدعي العام ١٨ سعودياً تحت ذمة هذه القضية، من بينهم ضابط استخبارات سابق وأحياناً حارس شخصي لابن سلمان يُدعى ماهر مطرب اتهمه المسؤولون السعوديون بأنّه قائد الفريق الذي قتل خاشقجي. وقد

طُرِدَ كل من القحطاني والعسيري من منصبَيهما، وكان القحطاني من بين ١٧ سعودياً فرضت عليهم وزارة المالية الأميركية عقوبات بسبب أدوارهم المزعومة في وفاة الكاتب.

تحكم عائلة آل سعود بيدٍ دموية أحياناً. وباعتبارها حليف المملكة الرئيس، فعلى الولايات المتحدة الالتزام بتهدئة هذا الخلاف العائلي قبل أنّ يُلحِق ضرراً أكبر بالسعودية والعالم.

إيران: تنافس المتباينين وتكامل المختلفين

د. سعيد الشهابي ـ القدس العربي ـ ٢٠١٨/١٢/٣

مدينة القدس التي شرفها الله بالاسراء والمعراج وجعل فيها المسجد الاقصى، وهيأها لتكون مركز التقاء الديانات السماوية، تعيش تحت الاحتلال الغاشم منذ اكثر من خمسين عاما. وبدلا من ان تكون عاصمة للاديان وملتقى للثقافات يتم تهويدها تدريجيا ضمن مشروع صهيوني متواصل منذ اكثر من مائة عام. وبرغم النداءات المتواصلة لتحريرها من الاحتلال، والقرارات الدولية التي تؤكد عدم شرعية ذلك الاحتلال، الا ان التواطؤ الدولي خصوصا الأمريكي مع المحتلين يحول دون انهاء الاحتلال الغاشم.

هذه المدينة كانت محور المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين الذي عقد الاسبوع الماضي في طهران بمناسبة ذكرى المولد النبوي الشريف تحت عنوان: «القدس محور وحدة الامة». كان واضحا ان حكومة الجمهورية الإسلامية حرصت على اظهار المؤتمر مدخلا لحقبة جديدة تتمحور فيها العلاقات بين المسلمين حول أسس دينية وسياسية في مقدمتها مدينة القدس التي تعبر عن ظلامتهم. وفي الوقت نفسه حرصت على اظهار امور اخرى. اولا ان الحصار الشامل الذي فرضه الرئيس الأمريكي عليها لم يؤثر على مشروعها السياسي خصوصا في بعده العقائدي الذي تعتبره من مقومات امنها القومي. ثانيا انها ما تزال قادرة على حشد مئات العلماء والسياسيين والمفكرين والنشطاء من كافة اصقاع العالم حول القضايا التي تعتبرها مصيرية، ومن بينها قضية فلسطين التي تعتبر القدس واحدا من عناوينها الأساسية.

مؤتمر الوحدة الإسلامية: ماذا يعني وما مضامينه الايديولوجية والسياسية؟ ذلك هو التساؤل الذي يستحق التوقف مليا لاستشراف مسارات الجمهورية الإسلامية المستقبلية. طهران هذا العام تكتنز مشاعر متباينة. ففي الوقت الذي تشعر فيه بالغبن الناجم عن الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي الذي وقعته مع الدول الست الكبرى ضمن صيغة اصطلح على تسميتها (٥+١) وادى لفرض حصار هو الاكبر في تاريخ العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية، فانها تشعر بانجازات ضخمة، عقائدية وسياسية. فتراجع المشروع الطائفي الذي مزق امة العرب والمسلمين طوال العقد الاخير يعني استعادة مشروع «الوحدة الإسلامية» الذي طرحته طهران منذ السنوات الاولى بعد قيام نظامها الإسلامي. فاذا كان هناك من العلماء من تردد في حضور المؤتمر في السنوات الاخيرة بسبب رواج المشروع الطائفي، فان عدد الذين حضروا المؤتمر الاخير يؤكد ان العقدة المذهبية لم تمنع اغلب المدعوين من الحضور. وفي البعد السياسي وجدت إيران هذا العام في الحاضرين تناغما مع سياساتها الاقليمية خصوصا في تعاطيها مع العلاقات مع دول كالسعودية والامارات والبحرين، وهي الدول المشاركة في الحرب على اليمن. وجاءت قضية قتل الاعلامي السعودي جمال خاشقجي داخل القنصلية السعودية في اسطنبول، ليبعد الانظار عنها ويسلطها على الرياض التي تشعر بحصار سياسي ودبلوماسي واخلاقي بعد انكشاف مدى ما يمكن ان تذهب اليه عند الخصومة. وتشعر ايضا ان اهتمامها بالحرب على اليمن قد يحقق ثمارا كبيرة للطرفين اليمني والإيراني. ويؤكد حضور وفد يمني كبير لمؤتمر الوحدة قدرة

الجمهورية الإسلامية على استقطاب قطاعات يمنية واسعة ادلت بدلوها في السجالات الفكرية والسياسية التي دارت خلال المؤتمر.

من يتحدث للمسؤولين الإيرانيين يكتشف مدى عمق المشروع الوحدوي لديهم، فهم حريصون على توفير ظروف مناسبة للوفود الاجنبية مع تجنب القضايا التي تؤدي الى التماس المذهبي في بعض الاحيان. لذلك لم تواجه مشاكل كبرى في توجيه المشاركات نحو محوري وحدة الامة وتحرير فلسطين. فرئيس المكتب السياسي لحركة حماس، اسماعيل هنية، الذي شارك عبر الاقمار الصناعية بعد ان رفضت السلطات المصرية السماح له بالسفر الى إيران من خلال اراضيها، أكد أن المؤتمر ينعقد في إيران «التي تدعم المقاومة وتتجاوز الخطوط الحمر في دعمها لفلسطين بشكل خاص». وقال ان الشعب الفلسطيني «لن يسمح لصفقة القرن أن تمر»، ولم يتردد رئيس الوزراء الاردني السابق، طاهر المصري، في الاستفادة من منبر المؤتمر لتوجيه نداء للمسلمين بالتحرك لمنع تهويد القدس وحماية المسجد الاقصى قبل فوات الاوان.

فالرئيس حسن روحاني قال ان «الاعتقاد بأن نقل مبنى من مكان لآخر سيضيع القدس منّا خاطئ وواجبنا الاتحاد والوحدة». وكان واضحا في حديثه عن فلسطين انه يستخدم خطابا بعيدا عن الخطاب الاصلاحي المعروف عنه، فقد تحدث عن «الغدة السرطانية» لوصف «اسرائيل» واستخدم لغة تنطوي على التحدي حين تطرق للحصار الأمريكي على بلاده بعد انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي. وحتى عندما تحدث عن حرب اليمن استخدم لغة ثورية غير معهودة من مسؤولي حكومته. لقد كان متناغما مع خطاب آية الله السيد علي خامنئي الذي استقبل ضيوف مؤتمر الوحدة الإسلامية وخطب فيهم حول ذكرى ولادة رسول الله وقضايا الامة.

وامام المئات من الحاضرين ومن بينهم سفراء ووزراء إيرانيون واجانب تطرق لبعض القضايا الساخنة قائلا: لماذا يجب أن يواكب اليوم الحُكامُ الإسلاميون أمريكا في حركتين إجراميتين جرحتا الشعور العام في منطقتنا للأسف؛ إحداها الحركة الإجرامية التي تستهدف الفلسطينيين وتستهدف قضية فلسطين المهمة، والثانية الحركة الإجرامية التي تستهدف اليمن؟ فهل توافقت القيادة الإيرانية على توحيد الخطاب؟ هل تحولت كلها نحو المشروع الثوري الذي اعتقد الكثيرون انه تراجع في السنوات الاخيرة. الامر المؤكد ان إيران تشعر بقدر من الرضا عن النفس حين ترى ان حلفاءها في المنطقة يحققون انجازات غير متوقعة. فلم يفت آية الله خامنئي التطرق للصراع العربي . الاسرائيلي ويشيد بانجازات مجموعات المقاومة اللبنانية والفلسطينية. وعبر عن فخره بما اعتبره «نصرا كبيرا» في المواجهة الاخيرة بين غزة وقوات الاحتلال الاسرائيلي، تلك المواجهة التي نجم عنها هدنة رفضها وزير دفاع العدو فاستقال من منصبه.

كيف تعيش إيران من الداخل في زمن الحصار؟ المؤتمر الثاني والثلاثون للوحدة الإسلامية كان احد تمظهرات العناد الإيراني الذي يرفض الانحناء امام الضغوط الأمريكية. فاختيار عنوان المؤتمر كان رسالة واضحة للادارة الأمريكية ذات شقين: الاول ان الجمهورية الإسلامية ما تزال ملتزمة بقضية القدس وترفض احتلالها او تهويدها، كما ترفض الاعتراف بالكيان الاسرائيلي، الثاني ان الحصار الاقتصادي لم يؤثر كثيرا على السياسة الخارجية الإيرانية. فمن الناحية الاخلاقية حققت إيران كسبا سياسيا ودبلوماسيا كبيرا بانسحاب أمريكا من الاتفاق النووي.

فقد احدث ذلك الانسحاب غثيانا خصوصا لدى الدول الخمس الاخرى التي ساهمت في مفاوضات الاتفاق على مدى عشرة اعوام.

هذا لا يعني ان إيران لم تتأثر بذلك الحصار. فقد انخفضت مبيعاتها من النفط من ثلاثة ملايين الى اقل من مليون برميل يوميا. يضاف الى ذلك انها لا تستطيع استلام تلك العائدات بعد ان حظرت أمريكا على المصارف الدولية التعامل معها، وجمدت استخدام نظام «سويفت» للتحويلات المالية. وقد اضطر الكثير من المصانع لوقف العمل وحدثت اضطرابات سياسية في عدد من المدن الإيرانية في الشهورالاخيرة. كما تداعت عملتها كثيرا ولكنها استعادت بعض عافيتها مؤخرا. مع ذلك فهناك تململ في الشارع الإيراني بسبب ارتفاع الاسعار وهبوط العملة. ولكن المسؤولين يؤكدون قدرة الاقتصاد الإيراني على استيعاب الحصار وتضاؤل المدخول من العملة الصعبة، ويقولون ان اربعة عقود من الحصار المتواصل ساهمت في تصاعد القدرة على الاعتماد على النفس والعيش ضمن الامكانات المتاحة ضمن ما يطلقون عليه «الاقتصاد المقاوم».

أمريكا تقود العالم نحو عسكرة شاملة

حسن أبو هنية ـ عربي ٢١ ـ ٢٠١٨/١٢/٣

يجسد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب نزعة سياسية فريدة تستند إلى دبلوماسية داروينية؛ مستأنفة عبر مداخل عسكرية ترتكز إلى فضيلة "القوة" الصلبة، وتزدري منظورات "القوة" الناعمة. فمنذ ترشحه، أفصح عن إعجابه بالجنرالات وازدرائه للدبلوماسيين، وبات البيت الأبيض يعج بالعسكر في كافة المناصب الحيوية والحساسة. وقد كشفت إدارة ترامب عن نزعة عسكرية غير مسبوقة؛ تجلت في الخطوط الأساسية لعقيدة الأمن القومي الأمريكي التي تنطوي على مسحة إمبريالية صريحة، تتأسس على مبدأ "أمريكا أولا"، واستراتيجية فرض "السلام بالقوة"، لضمان تفرد نظام عولمي أمريكي يقوم على تحقيق تفوق كاسح للقوة العسكرية.

لا شك في أن نهج وسياسة دونالد ترامب تمثل تحولا في سياق ديمومة أمريكية معهودة. فلطالما كانت أولوية الولايات المتحدة الأمريكية ضمان تفوق القوة العسكرية، إلا أننا شهدنا خلال سنوات ترامب الماضية مزيدا من الـ"عسكرة" على حساب القوة الاقتصادية كمحدد للمنافسة والصعود. والاستمرارية في سياق التحول بدت واضحة في عهد الرئيس السابق أوباما؛ الذي أماط اللثام عن أهم ملامح المراجعة الاستراتيجية، أو ما اصطلح على تسميته بـ"الاستراتيجية الدفاعية الأمريكية الجديدة وتعزيز استدامة قيادة الولايات المتحدة للعالم – أولويات دفاع القرن الواحد والعشرين". فالوثيقة التي تتكون من ١٢٨ صفحة، واستغرقت صياغتها عاما كاملا، وشارك في إعدادها ٧٠٠ شخصية من وزارة الدفاع ومنظومات التسليح ومراكز الدراسات المعنية وخبراء عسكريين بهذا الشأن، تعتبر خارطة طريق ترامب. فلا جدال في أن ترامب من أنصار "القوة الصلبة"، وهو يؤسس لعودة أجواء الحرب الباردة وسباق التسلح بطرائق أشد ضراوة.

برزت أطروحات "القوة الناعمة" برزت سنة ١٩٩٠، عقب سقوط الاتحاد السوفييتي، ونظر إليها جوزيف ناي على أنها قد أصبحت من الماضي، وعرّفها بأنها "القدرة على الجذب لا عن طريق الإرغام والقهر والتهديد العسكري والضغط الاقتصادي، ولا عن طريق دفع الرشاوى وتقديم الأموال لشراء التأييد والموالاة، كما كان يجري في الاستراتيجيات التقليدية الأمريكية، بل عن طريق الجاذبية، وجعل الآخرين يريدون ما تريد"، رغم أن مصطلح القوة الناعمة لا ينفصل عن مفهوم القوة الصلبة في إطار الحرب.

فحسب "آنا سيمونز"، أستاذة مادة التحليل الدفاعي في كلية الدراسات العليا للبحرية الأمريكية، تمثل القوة الناعمة "الجيل والنمط الرابع من حروب المستقبل، بالنظر إلى تبدل موازين الحروب العسكرية التقليدية، وفشل نمط حرب المدن، ونمط مكافحة التمرد. وتتميز بأنها تستهدف السيطرة على الناس، من خلال الدبلوماسية العامة والاتصالات الاستراتيجية وعمليات المعلومات والتلاعب بالمفاهيم والمشاعر، بعيدا عن احتلال وتدمير المدن، ومهاجمة المواقع والقواعد العسكرية واستخدام سلاح الجو، وغيرها من الأسلحة".

لم تعد أمريكا تحت قيادة ترامب مهتمة كثيرا بتقديم ملامحها الناعمة، بل إنها حريصة على صورتها الصلبة. فهي تسفر عن داروينية سياسية ترغب بحكم العالم بـ"الخوف"، دون إظهار مشاعر "الحب"، فقد أصبحت

العسكرة أحد أهم ملامح نهج ترامب. فحسب مدير مجموعة الأزمات الدولية روبرت مالي، فإن "شعار ترامب (أمريكا أولا) يعبر عن المحلية المسمومة والإقصائية، وعدم التسامح مع الرؤية العالمية الأوسع، خاصة أن لدى الولايات المتحدة ٢٠٠ ألف جندي عامل في الخارج. فعسكرة السياسة الخارجية تمثل استمرارا مثلما هو تراجع في الوقت ذاته. فترامب يعبر عن احترام للجنرالات وازدراء للدبلوماسيين". وقد حددت إدارة ترامب بأن أولوياتها الأخرى هي إعادة بناء الجيش الأمريكي.

في ظل تنامي سياسة العسكرة وأفول نزعة الأنسنة تقود أمريكا سباق تسلح عالمي غير مسبوق، وتزدهر صناعة وتطوير تقنيات الحرب والموت وتتراجع أجندة السلم والحياة. ولا يقتصر سباق التسلح على الدول الكبرى، وإنما يطال معظم الدول في العالم. ويبدو أن الولايات المتجدة رائدة في تأسيس "برادايم العسكرة"، وتشكل نموذجا إرشاديا لبقية دول العالم للدخول في حقل "صناعة الموت". وقد ارتفعت ميزانيات التسلح في كافة أطراف المعمورة في مواجهة عدو "إنساني" متخيل؛ يجسد الشر تحت ذريعة حماية "إنسان" متخيل آخر يمثل الطيبة.

في هذا السياق، ارتفعت ميزانية الدفاع الأمريكية الجديدة لعام ٢٠١٩، بصورة غير مسبوقة في عهد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، الذي وقع في ١٣ آب/ أغسطس الماضي على أضخم ميزانية دفاعية (وهي تسمية مضللة). وتقضي الميزانية الجديدة بضخ حوالي ٧١٦ مليار دولار في الإنفاق العسكري، حيث يعد هذا الرقم الأكبر في تاريخ وزارة الدفاع الأمريكية، وهي تزيد بنسبة ثلاثة في المئة على الميزانية العسكرية للعام ٢٠١٨. وقال ترامب إن "الميزانية ستؤمّن للعسكريين الأمريكيين القوة النارية التي يحتاجونها في أي نزاع، لتحقيق نصر سريع وحاسم". وتُولي الميزانية اهتماما عاليا بتحديث فروع الجيش الأمريكي، بما فيها القوات الاستراتيجية، وكذلك زيادة عدد الأفراد، فضلا عن عسكرة الفضاء، إذ لا يكفي أن يكون هناك وجود أمريكي في الفضاء، حسب ترامب، بل "يجب أن تكون هناك هيمنة أمريكية عليه".

تؤكد الميزانية الجديدة وتدعم تنفيذ بنود "الاستراتيجية الدفاعية الجديدة"، والتي أعلنها وزير الدفاع جيمس ماتيس، في ١٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٨، والتي حملت بنودها الأساسية واستراتيجيتها الواضحة نزعة هجومية تنافسية حادة دون مواربة؛ مع القوى الدولية الصاعدة، خاصة روسيا والصين، بجانب بعض الفاعلين الإقليميين، كإيران وكوريا الشمالية. وكان الرئيس دونالد ترامب قد أعلن في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٧؛ عن "استراتيجية الأمن القومي"، التي أكد فيها أن الولايات المتحدة تدخل "عصرا جديدا من التنافس".

إن مصطلحات كالدفاع والتنافس؛ لا تعكس حقيقة الوقائع، ذلك أن أمريكا قوة إمبراطورية إمبريالية معولمة. إذ تحتفظ القوات الأمريكية بنحو ٧٥٠ قاعدة عسكرية في أكثر من ١٣٠ دولة من دول العالم، تتنوّع مهامها المعلنة من القيام بالواجبات العسكرية المباشرة، أو أعمال الدعم والإسناد اللوجستي، أو القيام بعمليات "حفظ السلام" تحت مظلة الأمم المتحدة. وخلال العقدين الأخيرين، كسبت القوّات الأمريكية قواعدَ عسكريّة أكثر من أيّ وقت مضى في التاريخ، حسب صحيفة "الإيكونومست". وعندما يتعلق الامر بالقواعد الخارجية، يقول ديفيد فاين، الاستاذ المساعد في علم الإنسان في الجامعة الأمريكية، ومؤلف كتاب "أمة القواعد: كيف تؤذي القواعد الأمريكية في الخارج أمريكا والعالم"، إنه في أغلب الأحوال المواطنون "لا يعرفون تماما" أي شيء عنها.

ويضيف أن "معظم الناس يرون أن المؤسسة العسكرية الأمريكية جيدة، وكذلك القواعد الأمريكية أينما كانت". وللمفارقة، فخلال حملات الانتخابات الرئاسية الأولية طرح مرشح الحزب الجمهوري دونالد ترامب؛ تساؤلات حول الحاجة إلى ذلك العدد الكبير من القواعد الخارجية، وحول تكلفتها، ولم يقم أي مرشح آخر بذلك.

بناء على بيانات كشفها مركز القوى البشرية الدفاعية التابع لـ"بنتاغون"، في ٢٧ نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، وهي تشمل تعداد القوات الفاعلة والاحتياط والمدنيين في صفوف الجيش الأمريكي حتى ٣٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٧، يبلغ التعداد الكامل للقوات الأمريكية، بما فيها الفاعلة والاحتياط والمدنيين في كافة أنحاء العالم والولايات المتحدة، مليونين و٨٧٧ ألفا و٦٢٠، فيما كان العدد في الشهر نفسه من العام الذي سبقه؛ مليونين و٨٨٠ ألفا و٤٩١ فردا، ما يعني انخفاضا بسيطا عام ٢٠١٧، بمقدار ٢٨٧١. لكن الفارق بين تعداد القوات الأمريكية المنتشرة خارج الولايات المتحدة بين عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧؛ هو المؤشر الفعلي تجاه السياسة الأمريكية في نشر قواتها. فتعداد المقاتلين الأمريكيين الفاعلين داخل الولايات المتحدة، حتى ٣٠ سبتمبر/أيلول ٢٠١٧، بلغ مليونا و١١٩ ألفا و٨٧١ فردا، بينما كانوا في الشهر نفسه من عام ٢٠١٦ مليونا و١٢٩ ألفا و٦٣٧، بينما بلغ عدد القوات الفعالة المنتشرة خارج الولايات المتحدة، عام ٢٠١٧، ٢١٥ ألفا و٢٤٩ مقاتلا، مقارنة بعام ٢٠١٦، الذي بلغ فيه تعداد القوات نفسها خارج الولايات المتحدة ١٩٨ ألفا و٥٥٧.

مؤشرات العسكرة الإمبريالية الأمريكية تبرز في المشاركة الخارجية. فقد حقق ترامب رقما قياسيا لم تسجله أي من الإدارات الأمريكية السابقة؛ في الاعتماد على قوات العمليات الخاصة الأمريكية لتنفيذ مهام قتالية وأمنية حول العالم. وأشار تقرير صادر عن دورية جينز العسكرية المتخصصة في الشأن العسكرى؛ إلى أن إيفاد قوات العمليات الخاصة الأمريكية إلى مناطق شتى في العالم كان لافتا منذ تولي ترامب مقاليد الحكم في الولايات المتحدة مطلع العام الماضي، إذ للمرة الأولى في تاريخ الولايات المتحدة يتم نشر وحدات من قواتها الخاصة في ١٥٠ بلدا حول العالم تمثل ٧٥ في المئة من عدد بلدان العالم، حيث تعمل القوات الخاصة الأمريكية في مناطق صراعات ساخنة في آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط. واستنادا لبيانات صادرة عن قيادة قوات العمليات الخاصة في الجيش الأمريكي، بلغ عدد أفراد وحدات العمليات الخاصة الأمريكية منذ بداية حكم ترامب؛ ٧٠ ألف فرد، بزيادة نسبتها ١٠ في المئة عن عددهم خلال فترة تولي سلفه أوباما الحكم، حينما كانت مساحة انتشار القوات الخاصة الأمريكية حول العالم لا تتعدى ١٣٨ دولة، وبزيادة نسبتها ١٥٠ في المئة عن مستوى نشر هذه القوات في إدارة جورج بوش الابن مطلع العام ٢٠٠٨.

لا يقتصر التواجد الأمريكي على هذه القوات. فحسب المؤرّخ العسكري الأمريكي البارز تشالمرز جونسون، "إنّ جيشنا ينشر أكثر من نصف مليون جندي وجاسوس وتقني ومعلم وموظّف ومتعاقد مدن في أمم (أو دول) أخرى، من أجل الهيمنة على محيطات العالم وبحارِه. فقد أنشأنا نحو ١٣ قوّة بحريّة على متن حاملات الطّائرات التي تحمل أسماء تلخّص إرثنا الحربي.. ندير العديد من القواعد السرّية خارج أراضينا لمراقبة ما تقوم به شعوب العالم، بمن فيهم مواطنونا، وما يقولونه وما يرسلونه بالفاكس أو البريد الالكتروني إلى بعضهم البعض. الحرب على الإرهاب ليست أكثر من شعار.. فالولايات المتّحدة ترفعه كي تخفيَ طموحها الإمبريالي. لكن الحرب على

الإرهاب هي في أفضل حالاتها جزءٌ صغير من الأسباب التي تقف وراء كل تخطيطنا العسكري، فالسّبب الحقيقي لبناء هذه الحلقة من القواعد الأمريكية على مدار خطّ الاستواء هو لتوسيع إمبراطوريّتنا وتعزيز هيمنتنا العسكريّة على العالم".

لم تكتف الولايات المتحدة بزيادة النفقات العسكرية، بل واصل الرئيس الأمريكي ترامب ضغوطه على دول الناتو، لزيادة نفقاتها العسكرية واستنزافها. وقد وبخ ترامب حلفاء بلاده في التكتل العسكري لعدم إسهامهم بما يكفي لتمويل الحلف، في الوقت الذي تحتفظ فيه تلك الدول بفائض تجاري مع الولايات المتحدة. وحسب معطيات الناتو للعام ٢٠١٧، فإن الولايات المتحدة تكفلت لوحدها بـ٧٢ في المئة من ميزانية الحلف التي بلغت ٩٢١,٥ مليار دولار العام المنصرم، إذ خصصت ٦٦٤ مليار دولار للإنفاق العسكري، فيما تتحمل ثلاث دول فقط ٢ في المئة من الناتج المحلي، وهي بريطانيا واليونان وإستونيا. ويأمل مسؤولو الحلف أن تقر أربع دول جديدة في الحلف (وهي على الأرجح بولندا ورومانيا ولاتفيا وليتوانيا) زيادة في إنفاقها الدفاعي.

في الإطار المالي المتعدد السنوات القادمة، تقترح المفوضية الأوروبية زيادة الإنفاق على الدفاع والأمن إلى ٢٧,٥ مليار يورو، الأمر الذي سيشمل ٢,٤ في المئة من إجمالي ميزانيتها. وسيتم تخصيص ١٣ مليار يورو من هذا المبلغ لصندوق الدفاع الأوروبي على مدى السنوات السبع القادمة. وقد قال السكرتير العام لحلف شمال الأطلسي (ناتو) "ينس ستولتنبرج"؛ إن وجود ناتو قوي يعد أمرا جيدا بالنسبة لأوروبا، مشيرا إلى أن أعضاء الناتو قادرون على العمل سويا على الرغم من اختلافاتهم. وأضاف ستولتنبرغ أنه من المتوقع أن ينفق الأوروبيون وكندا نحو ٢٦٦ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٤.

برادايم العسكرة الأمريكي باتت معمما، فقد أكدت صحيفة ديلي تلغراف البريطانية في مقالٍ نُشر يوم ١٨ كانون الأول/ ديسمبر الماضي، ارتفاع حجم الإنفاق العسكري العالمي إلى مستوى جديد منذ الحرب الباردة، وتشير التقديرات إلى أنه في ظل تعزيز الولايات المتحدة للإنفاق العسكري، سيزيد إجمالي الانفاق العالمي في عام ٢٠١٨ بنسبة ٣,٣ في المئة مقارنة بعام ٢٠١٧، ليبلغ ١,٦٧ تريليون دولار أمريكي، متجاوزا قيمة الإنفاق العسكري لعام ٢٠١٠ بـ١,٦٣ تريليون دولار، وهو أعلى مستوى منذ ذروة الحرب الباردة في الثمانينيات القرن الماضي. ومن بينها، تشكل النفقات العسكرية الامريكية ٤٠ في المئة من ميزانية الدفاع العالمية.

نزعة العسكرة وتنامي الميزانيات الدفاعية لا تقتصر على دول الناتو. فحسب إحصائيات معهد استوكهولم الدولي لأبحاث السلام، في تقريره الذي نشر في ٢ أيار/ مايو الماضي، فإن الصين والهند والسعودية في مقدمة الدول التي ساهم حجم إنفاقها الدفاعي في زيادة حجم الإنفاق العسكري عالميا خلال عام ٢٠١٧. وتعد الصين ثاني أكبر دولة في الإنفاق العسكري، حيث تنفق ٢٢٨ مليار دولار، بنسبة ٥,٦ في المئة من الناتج المحلي عام ٢٠٠٨، لكن تلك النسبة ارتفعت إلى ١٣ في المئة عام ٢٠١٧. وتعتزم الصين زيادة إنفاقها الدفاعي بنسبة ٨,١ في المئة عام ٢٠١٨، ما يعزز ميزانيتها العسكرية أكثر من العام السابق. ورفعت السعودية، إنفاقها العسكري بنسبة ٣٤,٢ في المئة، وخصصت الحكومة السعودية قرابة ثلث موازنة العام ٢٠١٨، أي ٣١,٨ في المئة، للقطاعين العسكري والأمني، أي ما يعادل قيمة ٨٣ مليار دولار. وبحسب بيان الموازنة الصادر عن وزارة

المالية السعودية، تم تخصيص ٢١,٥ في المئة من الموازنة للقطاع العسكري (٥٦ مليار دولار)، كما خصصت نحو ١٠,٣ في المئة من موازنتها للقطاع الأمني بقيمة (٢٧ مليار دولار).

خلاصة القول، أن نزعة العسكرة الأمريكية لا تعدو عن كونها استراتيجية استنزاف للقوى المنافسة بصورة غير متكافئة، إذ لا تستطيع أي من القوى الأخرى التنافس دون المساس بأسس حياتها واقتصاداتها. فحسب خافيير سولانا، الممثل الأعلى لشؤون السياسة الخارجية والأمن لدى الاتحاد الأوروبي سابقا، فإن إنفاق الولايات المتحدة على الدفاع، يفوق إنفاق الدول الثماني التي تليها مجتمعة، وهي تمتلك الترسانة النووية الأكثر تطورا في العالَم. ولكن رغم تصريحات إدارة ترمب المتكررة (والخرقاء غالبا) عن التفوق العسكري، فإن تصرفاتها تشير ضمنا إلى أن هذا التفوق ليس كافيا، "الأمر الذي ينبغي أن يكون أكثر إزعاجا لأمريكا ليس تعددية الأقطاب، التي كانت في تطور منذ مطلع هذا القرن، بل الخطر الأعظم الذي يهدد أمريكا هو نسيانها للمبادئ والمؤسسات التي عززت قيادتها العالمية. وإذا استمرت إدارة ترامب في تأكيد سردية المواجهة، فسينتهي بها الحال إلى خلق نبوءة ذاتية التحقق".